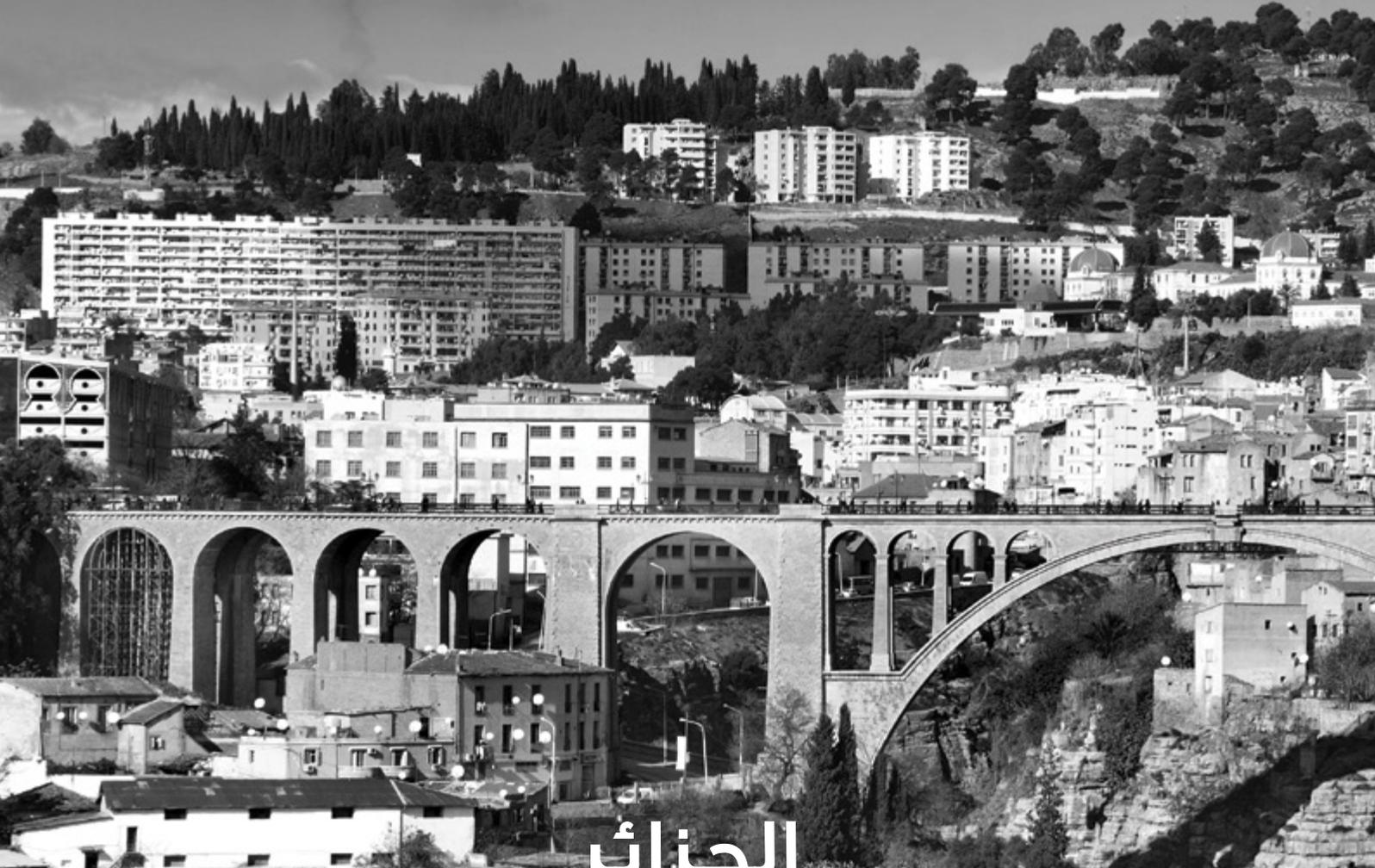


طموح السياسات وصعوبة الواقع - حالة الجزائر



الجزائر

د. منذر لعساسي

باحث وخبير في سوق العمل
والحماية الاجتماعية في منطقة الوطن العربي - الجزائر

و. د. خالد منّه

باحث وخبير في سوق العمل

وضعية سوق العمل في الجزائر

تضاعف عدد السكان الناشطين في الجزائر بين سنتي ١٩٦٦ و ٢٠١٥ بحوالي ٥ مرات، لينتقل من مليونين و٤٥٥ ألف شخص سنة ١٩٦٦ إلى ١١ مليوناً و٩٣٢ ألف شخص سنة ٢٠١٥. وقد مر معدل النشاط في سنة ٢٠١٥ بحوالي ٤١,٨٪. وانخفض معدل البطالة في الجزائر بشكل محسوس في السنوات الأخيرة بحوالي ٢١,٧ نقطة بين سنتي ١٩٦٦ و ٢٠١٥. وبالقيم المطلقة، انخفض عدد العاطلين عن العمل بحوالي النصف لينتقل من مليونين و٧٨ ألف شخص إلى مليون و٣٤ ألف شخص.

ويمكننا تمييز ثلاث مراحل من تطور مستوى البطالة في الجزائر. المرحلة الأولى، والتي ندعوها بمرحلة ما قبل الأزمة (١٩٦٦-١٩٨٥)، وتميز معدل البطالة في هذه الفترة بالانخفاض. حيث انتقل مستوى البطالة من ٣٤٪ إلى ١٠٪ في الفترة نفسها. ويمكن أن نعزو هذا الانخفاض إلى ثلاثة عوامل رئيسية: (١) التوظيف الكثيف، والذي بلغ في بعض الأحيان ثلاثة أضعاف ما تحتاجه في الحقيقة، من قبل المؤسسات العمومية المنشأة حديثاً؛ (٢) كان سوق العمل في الجزائر يتميز بهيمنة الرجال دون النساء، والذي يفسر بالمساهمة الضعيفة للنساء فيه. أما العامل الثالث (٣) فيتعلق باتفاقات التعاون في ما يخص الهجرة من أجل العمل التي وقعتها الجزائر مع عديد الدول وخصوصاً فرنسا والتي كانت تسيّر من قبل الديوان الوطني للقوى العاملة لغاية سنة ١٩٧٣. أما الفترة الثانية والتي يمكن التأريخ لها منذ سنة ١٩٨٦ وهي السنة التي عرفت فيها أسعار النفط انخفاضاً كبيراً، ما أدى إلى تباطؤ النشاط للاقتصادي، وتقلص إنتاج المؤسسات العمومية بحوالي ٣٠٪، فيما عمدت أخرى إلى توقيف التوظيف، وهذا ما ساهم في ارتفاع معدل البطالة. وفي الفترة الثالثة والتي تنطلق من ١٩٩٧ وهي مرحلة ما بعد الأزمة، شهد فيها معدل البطالة انخفاضاً محسوساً ليصل إلى حدود ١١,٢٪ في سنة ٢٠١٥. بلغ عدد السكان المشتغلين ١٠ ملايين و٥٩٤ ألف شخص في سنة ٢٠١٥ أي ما نسبته ٢٦,٤٪، في حين تشكل النساء ١٨,٣٪ من مجمل السكان المشتغلين، وهذا ما يساوي مليون و٩٣٤ ألف امرأة. يبلغ معدل الشغل الإجمالي في الجزائر ٣٧,١٪ متخبطاً نسبة ٦٠٪ لدى الرجال، في حين وصلت ١٣,٦٪ فقط لدى النساء. ويلاحظ أن معدل التشغيل لدى الشباب منخفض بشكل كبير (٣٠,١٪ بالنسبة للرجال و٤,٨٪ بالنسبة للنساء)، مقارنة بالبالغين (٦٩,٩٪ بالنسبة للرجال و١٦,٤٪ بالنسبة للنساء).

العمل غير المهيكّل في الجزائر

قدّر العمل غير المهيكّل (غير الفلاحي) في سنة ٢٠١٤ بحوالي ٣ ملايين و٥١٧ ألف مشتغل والذين صرحوا بأنهم غير منخرطين في نظام الحماية الاجتماعية، وهذا ما يمثل حوالي ٣٧,٧٪ من مجمل اليد العاملة في القطاع غير الفلاحي. ويمكن التمييز بين مرحلتين ميزتا تطور العمل غير المهيكّل في الجزائر. تمتد المرحلة الأولى من ٢٠٠٣ لغاية ٢٠١٠، والتي اتسمت بارتفاع العمل غير المهيكّل. أما الفترة الثانية والتي تبدأ مع ٢٠١١ تزامناً مع إطلاق

تعاني الجزائر، على غرار الدول العربية الأخرى، من انتشار ظاهرة العمل غير الرسمي أو العمل غير المهيكّل، قدّر بحوالي ٣٧,٧ بالمئة من مجمل العاملين) غير القطاع الفلاحي). غير أن ما يميّز العمل غير المهيكّل في الجزائر، هو انخفاضه منذ سنة ٢٠١١ بعد أن عرف ارتفاعاً بين سنتي ٢٠٠٣ و ٢٠١٠. ويمكن أن نعزو هذا الانخفاض إلى الآليات العمومية المحفزة لخلق مناصب الشغل بمختلف أشكالها. ولكن انخفاض أسعار النفط منذ سنة ٢٠١٤، شكل صدمة للاقتصاد الجزائري المعتمد بشكل كبير على عائدات تصدير هذه المادة الأولية، ما يمكن أن يساهم في ارتفاع العمل غير المهيكّل مرة أخرى، كنتيجة مباشرة لهذه الأزمة الاقتصادية. سنستعرض في الورقة «العمل غير المهيكّل في الجزائر» مختلف أوجه هذه الظاهرة، من خلال التطرق إلى التوجّهات الديموغرافية، والعمل غير المهيكّل في الجزائر، والسياسات المنتهجة لمكافحة العمل غير المهيكّل.

التوجهات الديموغرافية

تضاعف عدد السكان في الجزائر ثلاثة أضعاف خلال ٤٤ سنة الماضية، لينتقل من ١٢ مليون نسمة سنة ١٩٦٦ إلى ٣٩ مليوناً سنة ٢٠١٤. ويُعزى الأمر في هذه الزيادة إلى معدل الولادات المرتفع المسجل منذ سنة ٢٠٠٢، والذي بلغ ما نسبته ٢٥,٩٣٪ في سنة ٢٠١٤ من جهة، وانخفاض الوفيات من جهة أخرى. وانخفض معدل الوفيات أربع مرات بين ١٩٧٠ و ٢٠١٤. ويعود هذا بالأساس إلى تحسن الظروف الصحية في الجزائر. كما شهد معدّل نمو السكان في الجزائر تطوراً ملحوظاً خلال الـ ١٥ سنة الماضية، حيث انتقل من ١,٤٨٪ سنة ٢٠٠٠ إلى ٢,١٥٪ سنة ٢٠١٥. وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع معدل الولادات وانخفاض معدل وفيات الأطفال على طول الفترة. ويوضح المسح الوطني الشامل للسكان (٢٠٠٨) أن نسبة ٢١٪ من السكان في الجزائر تبلغ من العمر بين ١٥-٢٤ سنة. وشهدت هذه الشريحة من السكان ارتفاعاً بست نقاط كاملة في سنة ٢٠٠٨ بعد أن كانت ١٥,٦٪ في سنة ١٩٦٦. وبالقيم المطلقة، تضاعف العدد أربع مرات خلال ٤٢ سنة، حيث انتقل من ١,٨ مليون نسمة في سنة ١٩٦٦، إلى ٧,٤ ملايين نسمة في سنة ٢٠٠٨. تشير هيكلية السكان الحالية في الجزائر إلى تناقص عدد الشبان، وارتفاع عدد البالغين، وتزايد ملحوظ في عمر شريحة كبيرة من السكان معلناً بذلك شيخوخة السكان. ومن المنتظر أن تنجم عن هذه الوضعية آثار اقتصادية واجتماعية، خصوصاً في ما يتعلق بنمو السكان الناشطين. وبالموازاة مع ذلك، تساهم هذه الوضعية أيضاً في ارتفاع نسبة البطالة، يغذيها في ذلك الأعداد الكبيرة من الشبان الوافدين إلى سوق العمل. وتطرح مسألة ارتفاع نسبة السكان المسنين إشكالية التوازنات المالية لنظام التقاعد الذي يعاني أصلاً من اختلالات هيكلية.

غير المحمية وفي قطاع العمل الأجير غير المصرح به لدى الضمان الاجتماعي في القطاع الخاص. وبالتالي فإن الوضعية لم تتحسن كثيراً بين ١٩٩٧ و ٢٠١٠.

استطعنا أن نميّز ثلاثة مصادر رئيسية للعمل غير المهيكّل في الجزائر والمتمثلة في التسرب المدرسي، وحاملي شهادات التكوين المهني والتعليم العالي، والإصلاحات الاقتصادية، والخصوصية وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية.

في دراسة اليونسيف لسنة ١٩٩٩ أحصت حوالي ٥٠٠ ألف قاصر يعملون بالجزائر أي حوالي ٥٪ من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٨ سنة، ٦٠٪ منهم يعملون في المدن والحوضر. وذهب الاتحاد العام للعمال الجزائريين إلى إعطاء أرقام أكبر بكثير من التي تسوقها عادة الهيئات الرسمية، معلناً عن وجود مليون و ٣٠٠ ألف يعملون تقل أعمارهم عن ١٨ سنة بما فيهم ٧٠٠ ألف فتاة. وإن كانت هذه الأرقام تبدو «مخيفة» نوعاً ما، لكن يمكن تبرير ذلك باعتبار الفرضية القائلة بأن كل طفل يتخلى عن الدراسة سيبحث لا محالة عن عمل لصالحه أو لصالح أسرته.

وبلغ عدد الحاصلين على الشهادات في سنة ٢٠٠١ حوالي ٢٠٠ ألف وهو ما يطرح إشكالية تشغيلهم خصوصاً مع إعادة هيكلة القطاع الصناعي العمومي وعدم قدرة القطاع الخاص على أن يحل محل هذا الأخير. ويزداد الوضع هشاشة إذا ما أضفنا إلى هذه الوضعية عجز النظام التعليمي والتكويني في الجزائر من الموازنة بين شهادات التكوين والتعليم ومتطلبات سوق العمل في الجزائر. وحسب إحصائية المجلس الوطني للاقتصادي والاجتماعي (٢٠٠٤) بلغت نسبة إدماج حاملي شهادات التكوين المهني حوالي ١٥٪.

ساهمت عمليات الخصخصة وغلق المؤسسات العمومية في زيادة عدد العاطلين عن العمل، بل حتى المؤسسات العمومية التي لم تغلق طبقت برامج إعادة هيكلة داخلية نجم عنها تسريح طوعي للعمال. وفي سنة ١٩٩٨ بلغ عدد العمال المسّرحين ١٩٨,٦٣٧ عاملاً بمن فيهم ١٦١,٢١٥ استفادوا من آلية التأمين على البطالة ٣٧,٤٢٢ منهم اختاروا التقاعد المسبق. وتشير آليات التقاعد المسبق وتسريح العمال والتسريح الطوعي إلى نوع من الاقصاء الاقتصادي للأعوان الاقتصاديين للقطاع الحديث أو بعبارة أدق للجزء المحمي من السوق. فغالباً ما يعود «المقصون» لأخذ مواقع لهم في أجزاء السوق المستقلة أو التنافسية. فقد لوحظ أن الأشخاص المسّرحون يشكلون شركات ذات مسؤولية محدودة للعمل في النشاطات الهامشية لمؤسساتهم السابقة. كما أنّ الأشخاص المتقاعدين يعاودون شغل المناصب نفسها التي كانوا يشغلونها لكن بصفة مؤقتة.

لقد اتضح أن حصة العمل غير المهيكّل ما زالت في ارتفاع مطرد منذ بداية عقد التسعينيات، وهذا ما يظهره تحليلنا الذي يشير إلى أن ظاهرة

الجيل الثالث من الآليات المحفزة لخلق مناصب الشغل، فشهدت انخفاضاً محسوساً للعمل غير المهيكّل مقارنة بالفترة السابقة.

وإذا قمنا بالمقارنة بين تطور هذين النوعين من العمل في الفترة نفسها، نستطيع أن نستخلص أن العمل غير المهيكّل استطاع أن يستوعب حصة من الأشخاص الذين استطاعوا أن يجدوا عملاً. وهذا ما يعطينا نظرة فاحصة حول نوعية العمل وهشاشته والتي تم خلقها خلال هذه الفترة.

وتُظهر مقارنة تطور هيكلة العمل المهيكّل وغير المهيكّل بين سنتي ٢٠٠٣ و ٢٠١٤ ارتفاعاً محسوساً للنوع الثاني من العمل بمعدل نمو يقارب ٨٦,٦٪، في حين سجل العمل المهيكّل نسبة نمو قاربت ٧١,٩٪ في الفترة نفسها.

وفي ما يتعلق بتطور العمل غير المهيكّل حسب القطاعات، فقد شهد قطاع الصناعة، تضاعف العمل غير المهيكّل (٢ مرتان) في هذه الفترة (٢٠١٣-٢٠٠٣)، في حين سجل قطاع السكن والأشغال العمومية ارتفاعاً للعمل غير المهيكّل بـ ١٦ نقطة. وفي المقابل، انخفض العمل غير المهيكّل في قطاع التجارة (انخفض بـ ١٢,٢ نقطة)، وقطاع الخدمات (انخفض بـ ١٢,٦ نقطة) في الفترة نفسها. كما أن القطاع الأكثر تضرراً من ظاهرة القطاع غير الرسمي هو قطاع السكن والأشغال العمومية وقطاع التجارة. فقد ارتفع معدل التشغيل غير الرسمي (غير المهيكّل) في قطاع السكن والأشغال العمومية بحوالي ٧٥,٦٪، في حين بلغ في قطاع التجارة حوالي ٣٦,٨٪ حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات (٢٠١٣). أما في ما يخص قطاعي الصناعة والخدمات، فقد بلغ معدل العمل غير الرسمي ٣٦,٨٪ و ١٤,٢٪ على التوالي. وشهد معدل نمو العمل غير الرسمي وتيرة أسرع من تلك المسجلة في القطاع الرسمي باستثناء قطاع التجارة. فعلى سبيل المثال، بلغ معدل نمو الوظائف غير الرسمي في قطاع الصناعة حوالي ٧,٦٪ (مقابل ٦,٧٪ بالنسبة للعمل الرسمي)، وفي قطاع السكن والأشغال العمومية بلغ هذا المعدل ٩٪ (مقابل ٨,١٪ في القطاع الرسمي). أما بالنسبة لقطاع الخدمات فبلغ معدل نمو الوظائف غير الرسمي حوالي ٦,٤٪ مقابل ٦,١٪ في القطاع الرسمي. في حين سجل قطاع التجارة الاستثناء مقارنة بالقطاعات الأخرى حيث سجل معدل نمو العمل غير الرسمي نسبة أقل تقدر بـ ٦,٦٪ مقابل ٧٪ في العمل الرسمي.

يتمركز الشبان البالغون من العمر بين ١٥ و ٢٤ سنة بصفة خاصة في القطاع الفلاحي مقارنة بالبالغين بين ٢٥ و ٦٤ سنة. وكان الفارق بين الفئتين ٦ نقاط كاملة في سنة ١٩٩٧ ليرتفع بنقطة كاملة في سنة ٢٠١٠. وفي سنة ١٩٩٧ كان الشبان يشتغلون في قطاع الفلاحة بشكل أساسي (٢٠٪). أما في سنة ٢٠١٠ فقد ارتفع عددهم ليصل إلى أكثر من ٣٤,٧٪ في فئة العمل الأجير غير المصرح به من قبل الخواص. وتقلص تمثيل الشبان بالمقارنة مع البالغين في القطاعات المحمية: الإدارة والقطاع العمومي للاقتصادي. كما أنهم غير ممثلين بشكل كبير في فئة العمل الأجير المصرح به في القطاع الخاص مقارنة مع البالغين. غير أن هذه الوضعية انقلبت في سنة ٢٠١٠، فلقد لوحظ تواجد متزايد في الفئات

العمل غير المهيكل لا تمس بشكل عشوائي كل الأجيال. إن الأجيال الجديدة هي الأكثر تضرراً من ظاهرة العمل غير المهيكل، على الرغم من مستوى التكوين العالي الذي حصلت عليه، وبالتالي نحن في عمق الثنائية الذين هم في الداخل والذين هم في الخارج. وهذا ما يمكن أن يؤدي إلى صراع أجيال مع ما يحمله من آثار على المستويين السياسي والمحيط الاجتماعي. ويستحق هذا العمل تنمة عن طريق تمييز الأشخاص حسب مستوى التأهيل. وما قمنا به في الحقيقة هو تحليل الآثار المتوسطة مهما كان مستوى تأهيل الأشخاص، ونحن هنا أمام أثر الهيكلية بالنظر إلى ارتفاع مستوى التأهيل والتعليم لدى الأشخاص وخصوصاً لدى النساء.

وسمح التحليل الديناميكي للعمل غير المهيكل في الجزائر بالقول إنه بعد الانخفاض الذي سجل في السنوات التي أعقبت الاستقلال، بدأ معدل العمل غير المهيكل بالارتفاع مع الأجيال التي تصل إلى لى سوق العمل ابتداءً من عقد الثمانينيات. وتزامن وصول هذه الأجيال مع الأزمة الاقتصادية والتحول العميقة التي شهدتها للاقتصاد الجزائري. والمحير أن الأجيال الجديدة هي الأكثر تضرراً من ظاهرة العمل غير المهيكل على الرغم من مستوى التكوين العالي الذي حصلت عليه.

السياسات المنتهجة في مكافحة العمل غير المهيكل

على الرغم من تعدد البرامج الموجهة لمكافحة البطالة وترقية التشغيل، فلا يوجد برنامج مخصص لمكافحة العمل غير المهيكل موجه خصيصاً لهذه الفئة من العمال. والملاحظ أن سياسة التشغيل في الجزائر تعتمد على ركيزتين أساسيتين: ترقية الشغل عن طريق تحفيز المبادرات المقاولانية وترقية العمل المأجور.

وترتكز مبادرة ترقية الشغل عن طريق فتح المجال للمبادرات الفردية لإنشاء المؤسسات على فكرة مفادها أن العمل المأجور لا يمكن لوجوده أن يكون حلاً لمشكلة البطالة، وعليه كان لزاماً التفكير في آلية يمكن معها توفير العمل للشبان الطامحين لإثبات ذواتهم عن طريق فسخ المجال لهم للدخول في عالم المقاولانية. ولغاية تجسيد هذه الأهداف، قامت السلطات العمومية بإنشاء آلية مؤسساتية تتمثل في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، والصندوق الوطني لدعم القرض المصغر، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة. كما اتخذت عدة آليات لدعم هذا النوع من العمل تقوم عليها بعض المؤسسات كالوكالة الوطنية للتشغيل، ومديريات التشغيل، والأجهزة المختلفة للإدماج المهني. وأما عن نتائج هذه البرامج فقد انتقل عدد عروض العمل المسجلة من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل من ٣٣٥ ألف عرض عمل سنة ٢٠١٠ إلى ٤٠٠ ألف فرصة عمل سنة ٢٠١٤، أي بارتفاع يقدر بأكثر من ٧٠٪. كما ارتفع عدد التنسيبات المحققة من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل من ١٨٠ ألف تنصيب سنة ٢٠١٠ إلى ٣٠٨ آلاف تنصيب سنة ٢٠١٤، أي بمعدل تطور يقدر بأكثر من ٧١٪. في حين عرفت

التنسيبات المحققة في إطار عقود العمل المدعمة إرتفاعاً من ١٧ ألف عقد عمل مدعم سنة ٢٠١٠ إلى ٤٧ ألف عقد عمل مدعم سنة ٢٠١٤، أي بنسبة تطور تعادل أكثر من ١٧٩٪. وسمح وجود مخططات لترقية التشغيل ومحاربة البطالة المصادق عليه من طرف الحكومة سنة ٢٠٠٨، والذي بموجبه نص على إنشاء هيئات تنسيق بين القطاعات بهدف إشراكها في إعداد وتطبيق وتقييم السياسة الوطنية للتشغيل، بالحفاظ على ديناميكية إحداث مناصب العمل، وكذا تقليص البطالة، ما أدى إلى تخفيض نسبة البطالة من حوالى ٣٠٪ سنة ١٩٩٩ إلى ١١,٢٪ في سبتمبر ٢٠١٥. غير أن هذه الأهمية الممنوحة لهذه المسائل لم تسعف الشبان الباحثين عن فرص عمل قارة، بل لم يجدوا بدأً من الدخول في مغامرة العمل غير المهيكل عساهم أن يظفروا بعمل يتماشى ومؤهلاتهم. لكن هذه المغامرة التي يعتبرها الكثير من الشبان مرحلة انتقالية، أو هم وفي وضعية انتظار قطار الشغل الرسمي الذي لا يقدر كثيرون على اللحاق به أو أنه لا يأتي إطلاقاً.

الراصد العربي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

العمل غير المهيكّل: طموح السياسات وصعوبة الواقع

حالة الجزائر

إعداد: د.منذر لعسّاسي ود.خالد منّ

٢٥ نوفمبر ٢٠١٦

توطئة

مقدمة

الفصل الأول: التوجّهات الديموغرافية

١.١ تطور السكان في الجزائر

٢.١ تطور هيكله السكان في الجزائر

٣.١ تطور عدد السكان الشباب

الفصل الثاني: وضعية سوق العمل في الجزائر

١.٢ تطور أهم مؤشرات سوق العمل في الجزائر

(١٩٦٦ - ٢٠١٥)

٢.٢ تطور مستوى نشاط السكان حسب الجنس

(١٩٦٦ - ٢٠١٥)

٣.٢ مساهمة السكان في الجزائر في النشاط

الاقتصادي

٤.٢ إشكالية بطالة حاملي الشهادات في الجزائر

٥.٢ وضعية الشباب في سوق العمل

الفصل الثالث: العمل غير المهيكل في الجزائر

١.٣ تطور العمل غير المهيكل في الجزائر (٢٠٠١ -

٢٠١٤)

٢.٣ تطور العمل غير المهيكل حسب القطاعات

٣.٣ مصادر العمل غير المهيكل في الجزائر

٤.٣ الشباب والعمل غير المهيكل في الجزائر

٣.٥ التحليل الديناميكي للعمل غير المهيكل

في الجزائر

الفصل الرابع: السياسات المنتهجة لمكافحة

العمل غير المهيكل

١.٤ أهداف السياسة الوطنية للتشغيل

٢.٤ ترقية الشغل عن طريق فتح المجال

للمبادرات الفردية لإنشاء المؤسسات

٢.٤ دعم العمل المأجور

الفصل الخامس: التوصيات

خاتمة

قائمة المراجع

الملاحق

توطئة

يندرج هذا التقرير عن العمل غير المهيكل في الجزائر ضمن تقرير أشمل عن هذه الظاهرة يصدره الرائد العربي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بعد تقريرين حول «الحق في العمل» و«الحق في التعليم» وأنظمة الحماية الاجتماعية. ومن المؤمل أن يعالج التقرير ظاهرة العمل غير المهيكل من وجهة نظر المجتمع المدني في الدول العربية مع التركيز على حقوق العاملين في هذه الدائرة الواسعة من اقتصاد المنطقة العربية وكذلك على البعد الجندي. ونهدف في هذا العمل إلى تسليط الضوء على واقع العمل غير المهيكل في الجزائر ووضعية العاملين فيه، وكذا السياسات الحكومية المتبعة للتقليص من هذه الظاهرة.

ويشمل هذا التقرير أربعة أجزاء رئيسية تشمل دراسة أهم التوجهات الديموغرافية، واستعراض وضعية سوق العمل في الجزائر، وهذا بالتركيز بشكل خاص على إشكالية بطالة حاملي الشهادات الجامعية. ونخصص الجزء الثالث لدراسة العمل غير المهيكل في الجزائر، وكيف أن تنامي هذا النوع من العمل ما هو في الحقيقة إلا تعبير عن إخفاق السياسات التنموية المتبعة لضمان منصب عمل لائق لطالبيه. أما الجزء الأخير فسنخصصه للسياسات الحكومية المنتهجة لمكافحة، أو على الأقل التقليل من هذه الظاهرة.

أملنا كبير في أن يساهم هذا التقرير في التعريف بهذا النوع من العمل الذي يحرم الكثير من حقوقهم، وخصوصاً الاستفادة من تغطية اجتماعية تسمح لهم بالحصول على تأمين صحي وتقاعد. كما أن استعراض التجارب المحلية يتيح الفرصة لاستخلاص أفضلها بالنسبة لواجبي السياسات في سبيل التقليل من هذه الظاهرة.

مقدمة

ظهر مفهوم الاقتصاد غير الرسمي في بلدين يقعان على طرفي القارة السمراء. ففي سنة ١٩٧١ ظهر في غانا بحث لتوصيف الفرص غير الرسمية للدخل (HART, ١٩٧١) ونشر البحث في سنة ١٩٧٣. وفي كينيا بمناسبة نشر التقرير العالمي حول التشغيل من طرف المنظمة الدولية للعمل (ILO, ١٩٧٢) الذي عدّ فيه المعايير المتعددة للقطاع غير الرسمي والمتمثلة في سهولة الولوج إلى القطاع، واللجوء إلى المصادر المحلية، والملكية العائلية للمؤسسة، وصغر حجم النشاط، واستعمال تكنولوجيا كثيفة اليد العاملة، والمهارات المكتسبة خارج النظام التعليمي الرسمي، والأسواق غير المنظمة وغير التنافسية. وينطوي الاقتصاد غير الرسمي على مفاهيم عديدة ومتنوعة وتعريفات وتصورات لوقائع مختلفة حسب الجهة التي تصدر عنها، سواء أكانت هيئة دولية، أو خبيراً اقتصادياً أو اجتماعياً أو هيئة بحثية. ومن ضمن الأوائل الذين خاضوا في الموضوع، نجد أعمال بويك حول أندونيسيا (BOEKE, ١٩٥٣)، ولويس (LEWIS, ١٩٥٤)، وغييرتز (GEERTZ, ١٩٦٣) الذين قاموا بفتح باب البحوث أمام المقاربات الثنائية: قبل أن يتم التفاوضي عنها، كانت تمثل توسعاً للنظريات الجديدة للتنمية

الاقتصادية. وإلى جانب هؤلاء الأوائل، عمدت المحاسبة الوطنية لاقتراح طرائق لتقدير القطاع التقليدي: الفلاحي وغير الفلاحي، النقدي وغير النقدي، وهذا في محاولتهم لحساب الناتج الداخلي الخام. (OCDE, ٢٠٠٣; CHARMES, ١٩٨٩; BLADES, ١٩٧٥; OECD, ١٩٦٥). ارتكز المفهوم الأول الذي أدخله هارت على الشخص والذي كان السبب في ظهور عديد الدراسات الاجتماعية والاندروبولوجية في أفريقيا وغيرها. أما تعريف المنظمة الدولية للعمل فارتكز بصفة خاصة على المؤسسة، والذي سمح للقيام بعديد الدراسات حول هذه الظاهرة في كل من أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية.

ولتفادي عدم الاتساق في التعاريف والمفاهيم، نستعير تعريف جاك شارم وفيلب أدار (CHARMES ET ADAIR, ٢٠١٤) اللذين أوردوا أن القطاع غير الرسمي يمكن أن يعتبر كجزء من الاقتصاد غير الرسمي، وبالتالي يتشكل العمل غير المهيكل من كل الأشخاص (مهما كانت وضعيتهم المهنية) الذين يشتغلون في مؤسسات غير مهيكلة أو يعملون بصفة أجراء غير مهيكلين في مؤسسات تابعة لقطاعات اقتصادية أخرى: المؤسسات التي تعمل في القطاع الرسمي، والعائلات التي تستخدم أجراء (العمال في المنازل)، والعمال المستقلون المنتجون للسلع والخدمات (السلع الأولية والبضائع) من أجل استعمال نهائي من قبل العائلات. وتعريف كل المساعدات العائلية (غير المأجورة) تعتبر عملاً غير مهيكلي.

بدأ العمل غير المهيكل بالظهور بشكل محسوس منذ حوالي ٣٠ سنة، وهذا بالنظر لوجود احتياجات اجتماعية (العمل، والسكن، والمدايل)، وأيضاً كاستجابة لعدم المرونة التي كانت تطبع عمل الاقتصاد ككل وبالأخص الأجر، والضرائب، وخلق المؤسسات، والولوج إلى الأسواق الخارجية، ومعدل سعر الصرف، والتمويل. وعلى الرغم من آثاره الاقتصادية والاجتماعية الضارة، استطاع العمل غير المهيكل، على غرار البلدان الأخرى التي تعرف الظاهرة نفسها، أن يخلق نشاطات، ويقلص من البطالة. وهذا ما يعتبر كتعويض عن النقص الذي لم يستطع القطاع الرسمي تعويضه. وليس من المؤمل أن تختفي هذه الظاهرة طالما لم تصل الإصلاحات الاقتصادية إلى غايتها، ويكون القطاع الخاص قادراً على خلق مناصب شغل مستقرة، وتنخفض نسبة البطالة.

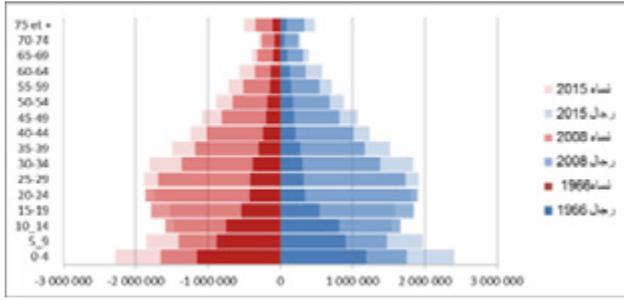
سنحاول في هذا التقرير التعرض لأهم سمات العمل غير المهيكل في الجزائر، وخصوصاً في ما يتعلق بالتوجهات الديموغرافية، ووضعية سوق العمل في الجزائر، عارضين في ذلك تطور أهم مؤشرات هذه السوق، وإشكالية بطالة حاملي الشهادات في الجزائر. وستأخذ دراسة العمل غير المهيكل في الجزائر حيزاً وافراً من هذا التقرير وخصوصاً في ما يتعلق بتطور هذا النوع من العمل، مبرزين في ذلك نتائج التحليل الديناميكي الذي قمنا به للعمل غير المهيكل في الجزائر. كما لا يغفل التقرير ذكر أهم السياسات المنتهجة لمكافحة العمل غير المهيكل في الجزائر.

الفصل الأول

التوجهات الديموغرافية

الشكل رقم ٢. هيكله السكان في الجزائر (١٩٦٦)

- ٢٠٠٨ - ٢٠١٥)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المسوح الوطنية الشاملة للسكان 1966، 1987، 1998، 2008. الديوان الوطني للإحصائيات.

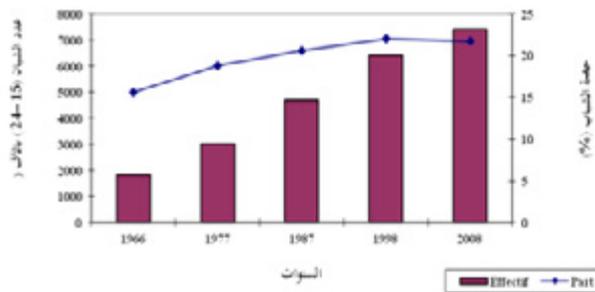
وانطلاقاً من سنة ١٩٩٨، عرف هرم الأعمار تغيراً نسبياً، حيث بدأت القاعدة بالتقلص والقمة بالاتساع قليلاً متجهة نحو الأعلى، ومع وجود تطورات مهمة للسكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ - ١٩، و ٢٠ - ٢٤، و ٢٥ - ٢٩ سنة.

ويشير توزيع السكان حسب الجنس إلى وجود ٤٩,٨٪ نساء مقابل ٥٠,٢٪ رجال في ١٩٦٦. ولم تتغير هذه النسبة في المسوح الوطنية الشاملة للسكان (١٩٨٧، ١٩٩٨، ٢٠٠٨).

٣.١. تطور عدد السكان الشباب

يوضح المسح الوطني الشامل للسكان (٢٠٠٨) أن نسبة ٢١٪ من السكان في الجزائر تبلغ من العمر بين ١٥ - ٢٤ سنة. وشهدت هذه الشريحة من السكان ارتفاعاً بست نقاط كاملة في سنة ٢٠٠٨، بعد أن كانت ١٥,٦٪ في سنة ١٩٦٦. وبالقيم المطلقة تضاعف العدد أربع مرات خلال ٤٢ سنة، حيث انتقل من ١,٨ مليون نسمة في سنة ١٩٦٦، إلى ٧,٤ ملايين نسمة في سنة ٢٠٠٨.

الشكل رقم ٣. تطور عدد السكان الشباب (١٥ - ٢٤ سنة) من ١٩٦٦ إلى ٢٠٠٨



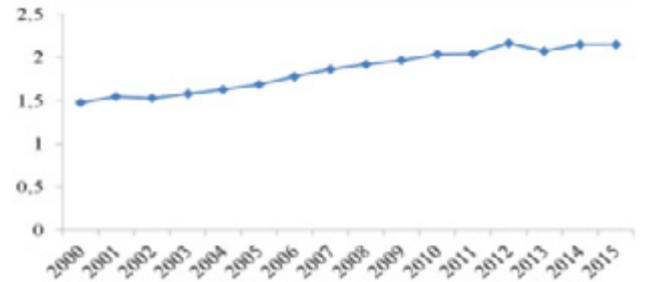
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المسوح الوطنية الشاملة للسكان ١٩٦٦، ١٩٨٧، ١٩٩٨، ٢٠٠٨. الديوان الوطني للإحصائيات.

تشير هيكله السكان الحالية في الجزائر إلى تناقص عدد الشبان، وارتفاع عدد البالغين وتزايد ملحوظ في عمر شريحة كبيرة من السكان معلناً بذلك شيخوخة السكان. ومن المنتظر أن ينجم عن هذه الوضعية آثار اقتصادية واجتماعية خاصة في ما يتعلق بنمو السكان النشطين وبالموازاة مع ذلك، تساهم هذه الوضعية أيضاً في ارتفاع نسبة

عند تحليل تطور سوق العمل في الجزائر، من المفيد البدء بدراسة تحليل التوجهات الديموغرافية للسكان. وفي هذا الجزء من الدراسة، يتعلق الأمر بتحليل تطور عدد السكان، وهيكله السكان حسب السن والجنس والنمو الطبيعي للسكان.

تطور السكان في الجزائر

عرف عدد السكان في الجزائر نمواً مضطرباً على غرار الدول النامية. وتضاعف عدد السكان في الجزائر ثلاثة أضعاف خلال السنوات الـ ٤٤ الماضية، لينتقل من ١٢ مليون نسمة سنة ١٩٦٦ إلى ٣٩ مليون نسمة سنة ٢٠١٤ (الشكل رقم ١). ويعزى الأمر في هذه الزيادة إلى معدل الولادات المرتفع المسجل منذ سنة ٢٠٠٢ والذي بلغ ما نسبته ٢٥,٩٣٪ في سنة ٢٠١٤ من جهة، وانخفاض الوفيات من جهة أخرى. وانخفض معدل الوفيات بأربع مرات بين ١٩٧٠ و ٢٠١٤، وهذا راجع بالأساس إلى تحسن الظروف الصحية في الجزائر. شهد معدل نمو السكان في الجزائر تطوراً ملحوظاً خلال الـ ١٥ سنة الماضية، حيث انتقل من ١,٤٨٪ سنة ٢٠٠٠ إلى ٢,١٥٪ سنة ٢٠١٥. وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع معدل الولادات وانخفاض معدل وفيات الأطفال طوال هذه الفترة.



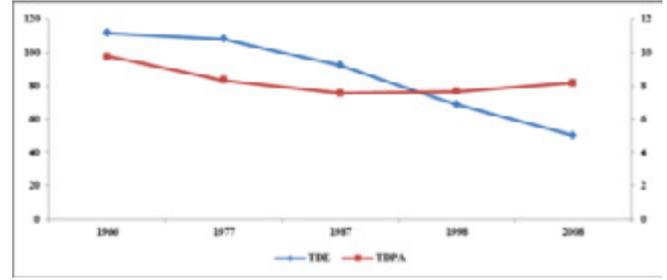
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات الديموغرافية للديوان الوطني للإحصائيات.

٣.٢. تطور هيكله السكان في الجزائر

يمنح لنا الهرم العمري معلومات قيّمة حول التغيرات الهيكلية للسكان. ويظهر لنا هذا الهرم، بشكل خاص، توزيع السكان حسب فئات الشبان، والبالغين، والأشخاص المسنين، والتي تعبر بشكل أساسي عن تطور معدل الزيادات والوفيات. بين سنتي ١٩٦٦ و ١٩٨٧ كان لهرم أعمار السكان في الجزائر شكلاً نظامياً يتمثل في وجود قاعدة عريضة تنم عن وجود فئة واسعة من الشبان البالغين، والمراهقين، والأطفال. في حين تظهر قمة الهرم مدببة بالنظر لضعف نسبة الأشخاص المسنين. وتعتبر هذه الهيكله عن ارتفاع في الخصوبة لدى النساء.

١- تمثل سنة ٢٠٠٢ البداية الفعلية لتحسن الأوضاع الأمنية بعد عشرية كاملة من اللقائل السياسية والأمنية، يضاف إلى ذلك التحسن في الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للسكان.

البطالة، يغيثها في ذلك الأعداد الكبيرة من الشبان الوافدين إلى سوق



هذا المؤشر بعض الصعوبات، ويلاقى بعض المحاذير، على رأسها أنه يحسب على أساس السكان المحتملين أنهم يساهمون في اشتراكات صندوق الضمان الاجتماعي، غير أن الواقع يشير إلى غير ذلك. فحسب آخر معطيات متوفرة عن مسح الشغل أجري سنة ٢٠١٣، بلغ عدد الأشخاص المشغولين غير المصرح عنهم لدى صناديق الضمان الاجتماعي حوالي ٤٢٪ (وصلت هذه النسبة إلى حوالي ٥٠٪ في سنة ٢٠٠٨). وفي الواقع، بلغ معدل التبعية في سنة ٢٠٠٨ حوالي ١٦٪ (عوض ٨,٢٪)، وهذا يعني أنه يتوجب توفير ١٦ شخصاً وليس ثمانية لتغطية ١٠٠ شخص مسن (أكثر من ٦٥ سنة).

٢- شخص محال على المعاش.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المسوح الوطنية الشاملة للسكان ١٩٦٦، ١٩٨٧، ١٩٩٨، ٢٠٠٨. الديوان الوطني للإحصائيات.

وعليه يمكننا تلخيص النتائج الاقتصادية والاجتماعية للتطورات الديموغرافية الملاحظة خلال السنوات الأخيرة في ثلاث نقاط رئيسية: أولاً: الضغوط على سوق العمل مع وصول الشبان (الطالبين للعمل لأول مرة) وخصوصاً أولئك المكونين تكويناً عالياً، في حين لا يمكن للاقتصاد أن يستوعب الطالبين الجدد للعمل بالنظر إلى محدودية قدرته على خلق وظائف جديدة. ثانياً: شيخوخة السكان، ما يؤثر بشكل سلبي على توازنات الصندوق الوطني للتقاعد مع ارتفاع عدد المتقاعدين وارتفاع الأمل في الحياة في الجزائر. أما النقطة الثالثة والأخيرة فتتعلق بوتيرة نمو التشغيل غير المهيكل، والتي تتجاوز تلك المسجلة في العمل المهيكل. والملاحظ أن سوق العمل في الجزائر يخلق وظائف غير مهيكلية، ما يؤثر بشكل كبير على ميزانية صناديق الضمان الاجتماعي بفعل انخفاض اشتراكات العمال الناجمة عن عدم التصريح عنهم لدى هذه الصناديق.

ويعتبر معدل التبعية الاقتصادية للأشخاص المسنين مقايماً للجهد الاقتصادي المحتمل بذله من قبل الأجيال في سن العمل (ومن المفروض أن يساهموا باشتراكاتهم في صناديق الضمان الاجتماعي). ويعرّف هذا المعدل على أنه النسبة بين السكان البالغين ٦٥ سنة وأكثر والأشخاص البالغين بين ١٥ و٦٤ سنة. ويسمح معدل التبعية الاقتصادية بالإحاطة بحجم العبء الذي تمثله نسبة الأشخاص المسنين بالنسبة للسكان في سن العمل. وهو يشير إلى الضغط المحتمل على النفقات العمومية الناجم أساساً عن هيكلية السكان حسب السن.

وخلال السنوات الأخيرة انخفض معدل التبعية الاقتصادية في الجزائر بشكل محسوس، لينتقل من ١١١٪ في سنة ١٩٦٦ إلى ٥٠,٣٪ سنة ٢٠٠٨. وهذا يعني أنه يجب توافر ١٠٠ شخص مساهم لتغطية ١١١ متقاعد^٢. أما في سنة ٢٠٠٨ فيكفي ٥٠ شخصاً لتغطية ١٠٠ متقاعد. وعلى الرغم من ارتفاع معدل الأشخاص المسنين نسبياً، غير أن مثيله لدى الأشخاص في سن العمل ارتفع بشكل محسوس. وانخفض معدل التبعية للأشخاص المسنين بين سنتي ١٩٦٦ و١٩٧٨ لينتقل من

الفصل الثاني

وضعية سوق العمل في الجزائر

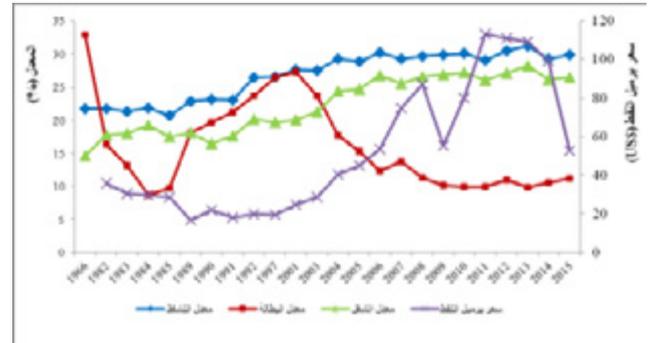
وضعية سوق العمل في الجزائر

سنتطرق في هذا الفصل إلى تطور أهم مؤشرات سوق العمل في الجزائر، وتطور مستوى نشاط السكان حسب الجنس (١٩٦٦ - ٢٠١٥)، ومساهمة السكان في النشاط الاقتصادي، وإشكالية بطالة حاملي الشهادات في الجزائر، وأخيراً وضعية الشباب في سوق العمل.

١.٢ تطور أهم مؤشرات سوق العمل في الجزائر (١٩٦٦ - ٢٠١٥)

تضاعف عدد السكان النشطين في الجزائر بين سنتي ١٩٦٦ و ٢٠١٥ بحوالي ٥مرات لينتقل من مليونين و٤٥٥ ألف شخص سنة ١٩٦٦ إلى ١١ مليوناً و٩٣٢ ألف شخص سنة ٢٠١٥. وقدّر معدل النشاط في سنة ٢٠١٥ بحوالي ٤١,٨٪.

الشكل رقم ٥. تطور معدل النشاط ومعدل الشغل ومعدل البطالة (١٩٦٦ - ٢٠١٥)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الإحصاء العام للسكان، ١٩٩٨، والمسوح الوطنية للتشغيل ١٩٨٢ - ٢٠١٥ الديوان الوطني للإحصائيات ومعطيات وزارة الطاقة والمناجم.

انخفض معدل البطالة في الجزائر بشكل محسوس في السنوات الأخيرة بحوالي ٢١,٧ نقطة بين سنتي ١٩٦٦ و ٢٠١٥. وبالقيم المطلقة، انخفض عدد العاطلين عن العمل بحوالي النصف لينتقل من مليونين و٧٨ ألف شخص إلى مليون و٣٤ ألف شخص.

ويمكننا تمييز ثلاث مراحل من تطور مستوى البطالة في الجزائر (الشكل رقم ٤). المرحلة الأولى، والتي ندعوها بمرحلة ما قبل الأزمة (١٩٦٦ - ١٩٨٥) وتميّز معدل البطالة في هذه الفترة بالانخفاض. حيث انتقل مستوى البطالة من ٣٤٪ إلى ١٠٪ في الفترة نفسها. ويمكن أن نعزو هذا الانخفاض إلى ثلاثة عوامل رئيسية: (١) التوظيف الكثيف،

والذي بلغ في بعض الأحيان ثلاثة أضعاف احتياجات المؤسسات العمومية المنشأة حديثاً؛ (٢) كان سوق العمل في الجزائر يتميز بهيمنة الرجال دون النساء والذي يفسر بالمساهمة الضعيفة للنساء فيه. أما العامل الثالث (٣) فيتعلق باتفاقات التعاون في ما يخص الهجرة^٢ من أجل العمل التي وقعتها الجزائر مع عديد الدول وخصوصاً فرنسا والتي كانت تسير من قبل الديوان الوطني للقوى العاملة^٣ لغاية سنة ١٩٧٣.

أما الفترة الثانية والتي يمكن التأريخ لها منذ سنة ١٩٨٦ وهي السنة التي عرفت فيها أسعار النفط انخفاضاً كبيراً، ما أدى إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي، وتقلص إنتاج المؤسسات العمومية بحوالي ٣٠٪، فيما

عمدت أخرى إلى توقيف التوظيف. وهذا ما ساهم في ارتفاع معدل البطالة. وفي الفترة الثالثة والتي تنطلق من ١٩٩٧ وهي مرحلة ما بعد الأزمة، شهد فيها معدل البطالة انخفاضاً محسوساً ليصل إلى حدود ١١,٢٪ في سنة ٢٠١٥.

شهدت معدلات البطالة انخفاضاً محسوساً لعدة عوامل نذكر من أهمها، ارتفاع أسعار النفط وما تلاه من إطلاق برامج عمومية كبرى للاستثمار في البنى التحتية، وهذا ما سمح بخلق فرص عمل في القطاع الاقتصادي سواء العام أو الخاص. كما ساهم تحسن الوضعية الأمنية في عودة الاستقرار إلى مناخ الأعمال، ما خلق نوعاً من الثقة لدى المستثمرين. وشهدت هذه المرحلة انطلاق الجيل الثاني والثالث من برامج التشغيل الموجهة لفئة الشباب.

يعتبر سعر برميل النفط في الجزائر المؤشر الأهم لتحليل وضعية سوق العمل فيها. وتنبع أهميته من الثقل الذي يمثله قطاع المحروقات في الجزائر، وهذا ما يعبر عنه بالتبعية شبه المطلقة لقطاع المحروقات.

وعلى الرغم من المجهودات المبذولة لتنويع الاقتصاد الجزائري، لا يزال هذا الأخير تابعاً لقطاع المحروقات بشكل كبير، حيث تمثل الصادرات من النفط والغاز قرابة ٩٧٪ (٧٣,٣ مليار دولار) سنة ٢٠١٢ وأكثر من ثلثي

مداخل ميزانية الدولة. كما تبلغ نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الإجمالي حوالي ٤١٪ في سنة ٢٠١٢. وهذا ما يدل على أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري وخصوصاً سوق العمل. وساهم ارتفاع أسعار النفط في بداية الألفية الثانية في تحسن وضعية الاقتصاد الجزائري ومن ثمة انخفاض مستوى البطالة. وتراجع معدل البطالة في هذه الفترة بـ ١٧ نقطة كاملة، وهذا ما يؤكد تبعية

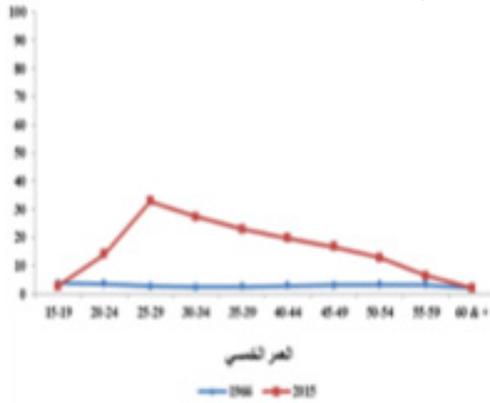
الاقتصاد الجزائري لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية. إن ارتفاع النفقات العمومية ما بعد ١٩٩٧، نتيجة ارتفاع مداخيل النفط، ساهم في خلق دينامية في سوق العمل وخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، وهذا ما سمح بخلق فرص عمل في القطاع الاقتصادي سواء العام أو الخاص. ونميز في الجزائر ما بين التوظيف في قطاع الوظيفة العمومية والتشغيل في القطاع العام المملوك للدولة. غير أن السؤال الذي يبقى عالماً في الأذهان: ما هي النتائج المترتبة على هذا الانخفاض الكبير لمعدل البطالة على نوعية العمل؟

بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (١٩٩٤ - ١٩٩٨)، بدأت الأمور بالتحسن على المستوى الاقتصادي، على إثر ارتفاع أسعار النفط مع بداية سنة ٢٠٠٠ لتصل سنة ٢٠٠٨ إلى ١٤٨ دولاراً للبرميل الواحد في منتصف شهر ماي. وهذا ما سمح للحكومة الجزائرية بالشروع في برنامج طموح للاستثمارات العمومية اتخذ شكل برامج خماسية.

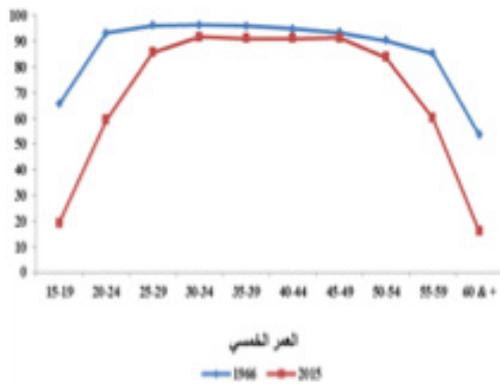
هدف البرنامج الأول تنشيط النمو لمدة ثلاث (٣) سنوات (٢٠٠١ - ٢٠٠٤) ورصد له مبلغ سبعة مليارات دولار أمريكي. خصص البرنامج في الأساس لإعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية، وخصوصاً في المناطق التي طالتها أعمال الإرهاب، وتلك التي تضررت من الجفاف. وكان

الشكل رقم ٦. توزيع مستوى النشاط حسب الجنس والعمر الخمسي (١٩٦٦ - ٢٠١٥)

الشكل أ. النساء



الشكل ب. الرجال



المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقاً من المسح الوطني لسنة ١٩٦٦ ومسوح التشغيل لسنة ٢٠١٥، الديوان الوطني للإحصائيات.

والملاحظ أن التغيرات في النسب الناجمة عن التوزيع في دور الحياة متباينة بالنسبة للجنسين. وإذا كان النشاط المهني للرجال يبلغ مداه في السن ٥٤، فإن مثيله لدى المرأة يتميز بالتذبذب، وفي بعض الأحيان بالانقطاع، نتيجة اضطراب المرأة للتوقف لفترة معينة لتربية الأولاد (الشكل أ). غير أن نسبة من النساء المتوقفات عن العمل لأسباب أسرية يفضلن أو يضطرن إلى عدم الرجوع إلى سوق العمل. ٣,٢. مساهمة السكان في النشاط الاقتصادي

بلغ عدد السكان المشتغلين ١٠ ملايين و٥٩٤ ألف شخص في سنة ٢٠١٥، أي ما نسبته ٢٦,٤٪، في حين تشكل النساء ١٨,٣٪ من مجمل السكان المشتغلين، وهذا ما يساوي مليون و٩٣٤ ألف امرأة. يبلغ معدل الشغل الإجمالي في الجزائر ٣٧,١٪ متخظياً نسبة ٦٠٪ لدى الرجال، في حين وصلت هذه النسبة إلى ١٣,٦٪ فقط لدى النساء. ويلاحظ أن معدل التشغيل لدى الشباب منخفض بشكل كبير (٣٠,١٪ بالنسبة للرجال و٤,٨٪ بالنسبة للنساء) مقارنة بالبالغين (٦٩,٩٪ بالنسبة للرجال و١٦,٤٪ بالنسبة للنساء).

هذا البرنامج إيداناً لإطلاق برامج استثمار عمومية أخرى كانت أكثر أهمية من حيث المبالغ المرصودة والمناطق المعنية بهذه البرامج. وساعد في تمويل هذه الأخيرة فوائض الميزانية الكبيرة الناتجة من الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط. وغطى البرنامج الثاني فترة ما بين ٢٠٠٥ و٢٠٠٩ والمسمى بالبرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخاص بالجنوب والهضاب العليا. واستهدف هذا البرنامج، الذي خصصت له ميزانية قدرت بـ ٢٠٠ مليار دولار، أساساً تعزيز البنية التحتية (الطريق السيار، ومد خطوط السكة الحديد)، إلى جانب الهياكل ذات الصبغة الاجتماعية والتعليمية (المستشفيات، والجامعات والمدارس). وفي سنة ٢٠١٠ تم اعتماد برنامج ثالث بمبلغ ٢٨٦ مليار دولار تم تخصيصه لاستكمال البرامج التي شرع فيها في البرنامج السابق (البرنامج التكميلي لدعم النمو)، بما فيها قطاعات النقل بالسكك الحديد، والطرق، والمياه بمبلغ قدر بـ ١٣٠ مليار دولار. وخصص المبلغ المتبقي (١٥٦ مليار دولار) لإطلاق مشاريع جديدة.

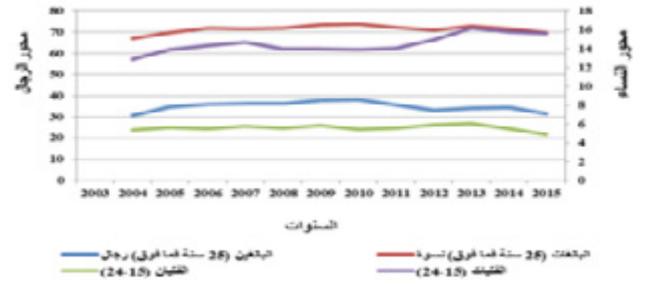
٢,٢. تطور مستوى نشاط السكان حسب الجنس (١٩٦٦ - ٢٠١٥)

تسمح دراسة لتموضع مستوى النشاط المقسم عبر خمس سنوات من ١٩٦٦ إلى غاية ٢٠١٥ بملاحظة أنه ما عدا الحدين الأقصىين: الحد الأقصى من اليسار للشباب أقل من ٢٥ سنة والحد الأقصى من اليمين بالنسبة للأشخاص البالغين من العمر ٥٩ سنة فما فوق، ارتفع مستوى النشاط بالنسبة للأشخاص البالغين من العمر بين ٢٥ و٥٩ سنة. وبالنسبة للشباب البالغ ما بين ١٥ و٢٤ سنة، يُعزى انخفاض مستوى النشاط لديهم لارتفاع مستوى التعليم في صفوفهم، وهذا بسبب مكوثهم فترة أطول في التكوين والدراسة، ما يؤدي بالنتيجة إلى تأخر دخولهم إلى سوق العمل. وبالنسبة للكبار سنّاً (٦٠ سنة فما فوق)، فيلاحظ أنهم يخرجون باكراً من سوق العمل، بشكل متزايد، وهذا بسبب تحسن تغطية الضمان الاجتماعي. والملاحظة المهمة التي يمكن أن نشير إليها تتمثل في ظاهرة الدخول المتأخر لسوق العمل والخروج المبكر منه. ولهذه التوجهات، وخصوصاً الثانية منها، آثار على مستوى النشاط بالنسبة للأشخاص البالغين من العمر بين ٢٥ و٥٩ سنة. وعلى طول الفترة، تتغير هذه المعدلات بحيث تعبر عن ارتفاع نسبة المشاركة لدى النساء وانخفاضها لدى الرجال.

ويُظهر التحليل المقارن بين النساء والرجال، أن التغير في طرائق المشاركة في الحياة النشطة ملاحظ لدى النساء أكثر منه لدى الرجال (الشكل رقم ٥). وارتفع مستوى النشاط لدى النساء لكل الفئات العمرية تقريباً. ويظهر (الشكل أ) تطور مستوى النشاط لدى النساء عبر الزمن لكل الفئات العمرية ما عدا في الحدود القصوى لسنة ٢٠١٥. وبالمقابل، وبالنسبة للرجال (الشكل ب)، بقي مستوى النشاط ثابتاً بشكل شبه كلي بالنسبة للأشخاص البالغين بين ٢٥ و٥٤ سنة.

٣- لا تتوفر المسوح الوطنية بجميع أنواعها (مسوح قوة العمل، الإحصاء العام للسكان) على معلومات الهجرة الخارجية السنوية.
٤- أنشئ الديوان الوطني للقوى العاملة بالمرسوم المنشور في ٢٩ ديسمبر ١٩٦٢. وكان الهدف الرئيس من وراء إنشائه تسيير تدفقات المهاجرين الجزائريين نحو فرنسا وألمانيا. وفي سنة ١٩٩٠ تحول اسم هذا الديوان إلى الوكالة الوطنية للتشغيل والتي تعمل كوسيط عمومي للتشغيل.

الشكل رقم ٧. تطور نسبة تشغيل الفتيان والبالغين بين سنتي ٢٠٠٣ و ٢٠١٥

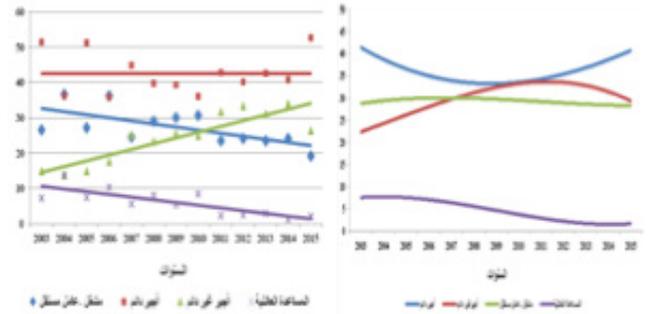


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المسوح الوطنية للتشغيل للديوان الوطني للإحصائيات - الجزائر.

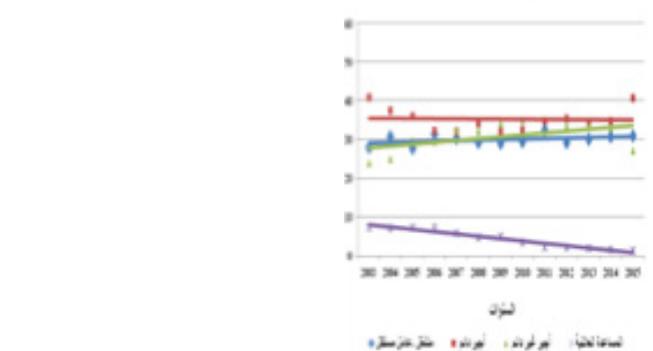
وتُظهر هيكلية السكان المشتغلين حسب الوضعية المهنية سنة ٢٠١٥ أن الوضعية الأجيبة هي السمة الطاغية على الوضعية المهنية في الجزائر. وهذا ما تؤكدُه الإحصائيات التي تشير إلى أن ثلثي الأشخاص المشغولين هم في وضعية أجيبة. أما العمال المستقلون فيمثلون ٢٤,٨٪ من السكان المشغولين. وبعبارة أخرى فإن شخصاً من كل أربعة أشخاص يقوم بعمل لصالحه الخاص. وتبلغ الإعانات العائلية ١,٥٪ من مجمل السكان المشغولين في حين لا يبلغ عدد أرباب العمل المشغولين سوى جزءاً يسيراً بنسبة تقارب ٣,٩٪. الشكل رقم ٨. هيكلية السكان المشغولين حسب الوضعية المهنية (٢٠٠٣ - ٢٠١٥)

الشكل رقم ٨. هيكلية السكان المشغولين حسب الوضعية المهنية (٢٠٠٣ - ٢٠١٥)

الشكل أ. النساء



الشكل ج. الجنسان



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المسوح الوطنية للتشغيل (٢٠٠٣ - ٢٠١٥) للديوان الوطني للإحصائيات - الجزائر.

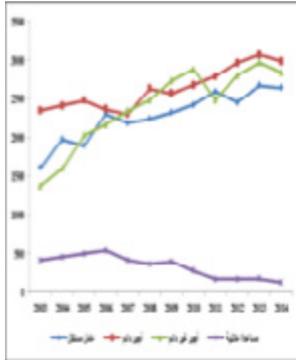
أما بالنسبة لهيكلية السكان المشغولين بين ٢٠٠٣ و ٢٠١٥ فيظهر ارتفاع نسبة العمال الأجراء بخمس نقاط كاملة، وكذا بالنسبة للأشخاص المستقلين الذين يقومون بعمل لصالحهم الخاص بمقدار ٤ نقاط. في حين انخفضت نسبة أرباب العمل المشغولين بـ ١,١ نقطتين، وأيضاً بالنسبة للإعانات العائلية التي انخفضت بـ ٥,٨ نقاط بالنسبة للفترة نفسها.

يواصل العمل المأجور هيمنته على أشكال العمل في الجزائر، فمن أصل ثلاثة مشغولين، اثنان منهم يعملان بصفة أجيبة (٧٠,٩٪) حسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات لسنة ٢٠١٤. غير أن الملاحظ خلال العشر سنوات الأخيرة هو اتساع رقعة العمل غير الدائم الذي سجل نسبة نمو تقدر بـ ١٣٩٪ مقابل ٢٨,٧٪ خلال الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠١٣. وسجل هذا الأخير نسبة نمو تقدر بـ ٣,٣٪ كمعدل سنوي مقابل ٨,٢٪ بالنسبة للعمل غير الدائم. وبالقيم المطلقة تجاوز عدد العمال غير الدائمين مثلهم من الدائمين بقليل في سنة ٢٠١٠. أما في سنة ٢٠١٤ فقد قارب عدد العمال غير الدائمين نظيره بالنسبة للعمال الدائمين، وهو ما يؤشر بجلاء إلى هشاشة وضعية العمال خلال العشر سنوات الأخيرة في الجزائر.

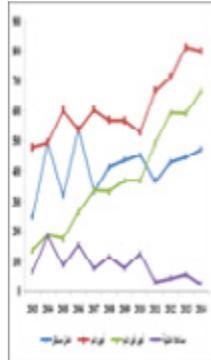
الشكل رقم ٩. هيكل السكان المشغولين

حسب الوضعية المهنية (٢٠٠٣ - ٢٠١٤)

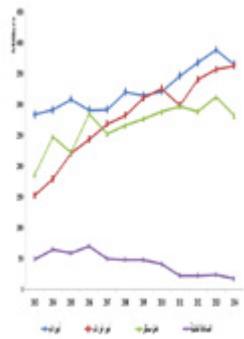
الشكل ب. الرجال



الشكل أ. النساء



الشكل ج. الجنسان



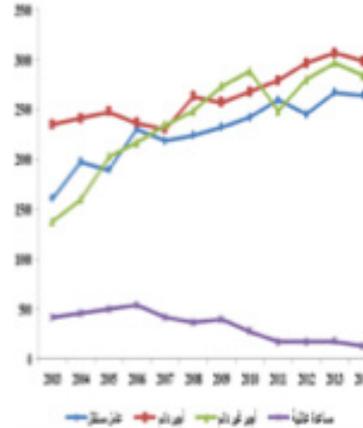
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المسوح الوطنية للتشغيل (٢٠٠٣ - ٢٠١٥) للديوان الوطني للإحصائيات - الجزائر -

ويوضح التوزيع حسب الجنس تمركزاً كبيراً للعمل المأجور لدى النساء مقارنة بالرجال (٧,٤٠٪ من مجموع النساء العاملات مقابل ٣٤,٧٪ لدى الرجال). غير أن تحليل طبيعة العمل لدى الرجال والنساء يوضح بجملة هيمنة العمل غير الدائم لدى النساء بمعدل نمو يقارب ١٥,٣٪ سنوياً مقارنة ب٦,٨٪ لدى الرجال. وتشير هذه المعطيات إلى الوضعية الهشة التي عانتها وستعانها النساء في سوق العمل من أجل الحصول على منصب عمل يتلاءم مع مؤهلاتهن. ويظهر توزيع المشغولين حسب الوضعية المهنية بين سنتي ٢٠٠٣ و ٢٠١٥ تغييراً في نوعية العمل خلال هذه الفترة ولكن إلى الأسوأ والأكثر هشاشة. وتشير الإحصائيات المتوفرة إلى انخفاض خلق الوظائف بالنسبة للمديرين والاطارات والمسيرين بحوالي أربع نقاط كاملة. وحتى بالنسبة للوظائف في قسم المهن الوسيطة انخفضت هي الأخرى بشكل ملحوظ بحوالي ٦ نقاط كاملة، في حين بلغ الانخفاض في قسم العمال المهرة في الفلاحة بسبع نقاط. ومقابل هذا الانخفاض لوحظ ارتفاع في عدد المناصب التي تم خلقها في قسم «الأشخاص القائمون على تأدية خدمات للغير، والتجار والباعون»، والمهن المؤهلة في الصناعة والصناعات التقليدية، وأيضاً للعمال والمستخدمين غير المهرة.

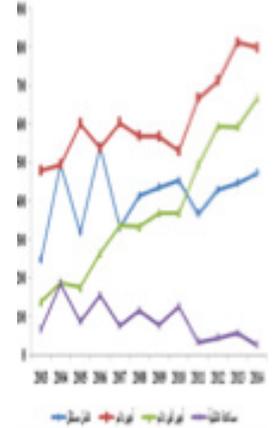
الشكل رقم ٨. هيكل السكان المشغولين

حسب الوضعية المهنية (٢٠٠٣ - ٢٠١٥)

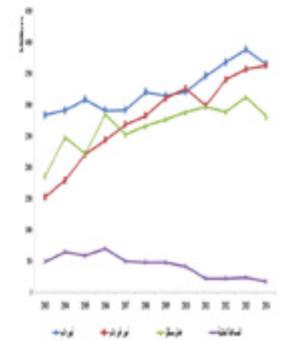
الشكل ب. الرجال



الشكل أ. النساء



الشكل ج. الجنسان



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المسوح الوطنية للتشغيل (٢٠٠٣ - ٢٠١٥) للديوان الوطني للإحصائيات - الجزائر -

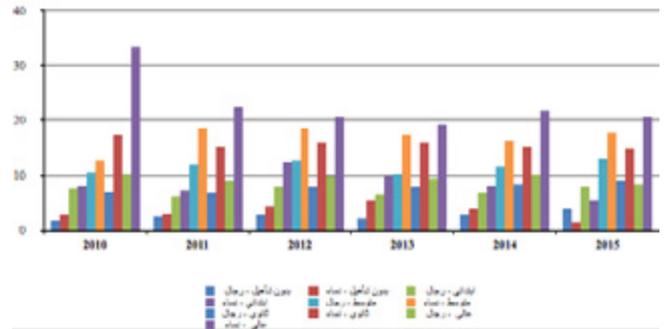
أما بالنسبة لهيكل السكان المشغولين بين ٢٠٠٣ و ٢٠١٥ فيظهر ارتفاع نسبة العمال الأجراء بخمس نقاط كاملة، وكذا بالنسبة للأشخاص المستقلين الذين يقومون بعمل لصالحهم الخاص بمقدار ٤ نقاط. في حين انخفضت نسبة أرباب العمل المشغولين بـ ١,٢نقطتين، وأيضاً بالنسبة للإعانات العائلية التي انخفضت بـ ٥,٨نقاط بالنسبة للفترة نفسها.

يواصل العمل المأجور هيمنته على أشكال العمل في الجزائر، فمن أصل ثلاثة مشغولين، اثنان منهم يعملان بصفة أجير (٧٠,٩٪) حسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات لسنة ٢٠١٤. غير أن الملاحظ خلال العشر سنوات الأخيرة هو اتساع رقعة العمل غير الدائم الذي سجل نسبة نمو تقدر بـ ١٣,٩٪ مقابل ٢٨,٧٪ خلال الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠١٣. وسجل هذا الأخير نسبة نمو تقدر بـ ٣,٢٪ كمعدل سنوي مقابل ٨,٢٪ بالنسبة للعمل غير الدائم. وبالقيم المطلقة تجاوز عدد العمال غير الدائمين مثلهم من الدائمين بقليل في سنة ٢٠١٥. أما في سنة ٢٠١٤ فقد قارب عدد العمال غير الدائمين نظيره بالنسبة للعمال الدائمين، وهو ما يؤشر بجملة إلى هشاشة وضعية العمال خلال العشر سنوات الأخيرة في الجزائر.

٤,٢ إشكالية بطالة حاملي الشهادات في الجزائر

تعدّ بطالة حاملي الشهادات من المشاكل العويصة التي تعتبر تحدياً لأي سياسة عمومية لمكافحة البطالة. ويتيح لنا الشكل التالي (الشكل رقم ١٠) ملاحظة أن البطالة تمس بشكل خاص الأشخاص المؤهلين الحاصلين على شهادات. وبلغ معدل البطالة لسنة ٢٠١٥ في صفوف الحائزين شهادات التعليم العالي حوالي ١٤٪ مع فارق بين النساء (٢٠,٥٪) والرجال (٨,٥٪). وعليه فإن من بين خمس حاصلات على شهادة يوجد واحدة منهن في وضعية بطالة بعد حصولها على الشهادة، في حين أن أقل من واحد من ضمن عشرة حاصلين على الشهادة يوجد في وضعية بطالة.

الشكل رقم ١٠. توزيع معدل البطالة حسب الجنس ومستوى التأهيل



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المسوح الوطنية للتشغيل (٢٠١٠ - ٢٠١٥) للديوان الوطني للإحصائيات - الجزائر.

وعلى الرغم من انخفاض معدل البطالة في السنوات الأخيرة، إلا أن تحليل تطور عدد العاطلين حسب درجة التأهيل يظهر أن معدل العاطلين قد انخفض بالنسبة للحاصلين على مستوى تأهيل أدنى من المستوى العالي. وبالمقابل، ارتفع عدد العاطلين بشكل كبير (أكثر من ١٧ نقطة) للأشخاص الحاملين شهادات عليا وهو مؤشر على مدى تفشي البطالة في صفوف الجامعيين.

يلاحظ أن الوضعية أكثر إيلاماً لدى النساء، حيث سجل ارتفاع عدد النساء العاطلات الحاملات شهادات جامعية (أكثر من ١٨ نقطة بين سنتي ٢٠٠٣ و٢٠١٥). وتعاني النساء المؤهلات البطالة أكثر من النساء اللاتي لا يحملن شهادات أو يحملن تأهيلاً أقل من الجامعي. غير أن الوضع يختلف بالنسبة للرجال على الرغم من ارتفاع عدد العاطلين بـ ١٤ نقطة كاملة للرجال الذين يملكون تأهيلاً جامعياً، ولكن عددهم يبقى منخفضاً بالنسبة للذين يملكون مستوى أدنى. ونظراً، للنسبة المرتفعة للفتيات الملتحقات بالتعليم العالي (٦٠٪ من الطلبة) واللائي يفضلن في غالب الأحيان المناصب في قطاع الوظيفة العمومية (التعليم العالي، والصحة، والإدارة) ستزداد البطالة في صفوفهن لعدة أسباب. ومن بينها الظرفية الاقتصادية الحالية المتسمة بانخفاض أسعار النفط وسياسة ترشيد النفقات العمومية، أو ما يعرف بسياسة التقشف، التي تطبقها الحكومة الجزائرية خصوصاً في خلق مناصب

شغل جديدة في الوظيفة العمومية.

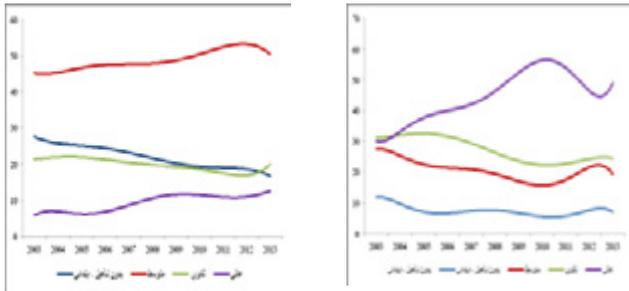
توضح الإحصائيات المتاحة بشكل جلي أن حاملي الشهادات في الجزائر هم الأكثر تعرضاً للبطالة، خصوصاً النساء، على الرغم من انخفاض مستوى البطالة لدى هذه الفئة في السنوات الماضية. ومن المنطقي أن حامل الشهادة يسعى إلى العمل بصفة مهيكلة لتثمين الشهادة التي يحوزها، وهو يسعى لتعظيم المنفعة من وراء الجهد الذي بذله في التحصيل العلمي. بمعنى أن العمل غير المهيكل لحامل الشهادة يعتبر انتقالاً من قيمته الذاتية كشخص ومستوى الدخل المؤمل عملاً مهيكلاً، سيجتهد لا محالة إلى العمل غير المهيكل كفترة انتقالية لغاية حصوله على عمل مستقر. غير أن الفترة الانتقالية التي يمضيها حامل الشهادة في العمل غير المهيكل، يمكنها أن تمتد لعدة سنوات خصوصاً في فترات الركود الاقتصادي.

الشكل رقم ١١. تطور عدد العاطلين حسب

مستوى التأهيل

الشكل أ. النساء

الشكل ب. الرجال



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المسوح الوطنية للتشغيل (٢٠١٥ - ٢٠٠٣) للديوان الوطني للإحصائيات - الجزائر

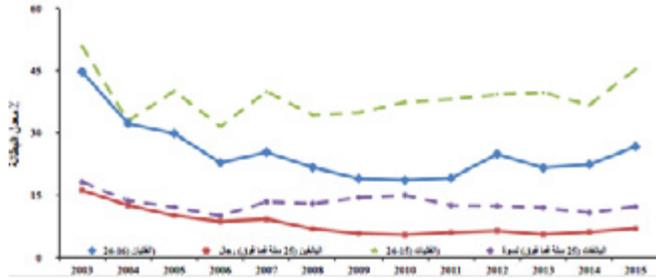
وانطلاقاً من هذه النتائج يحق لنا أن نتساءل عن مدى نجاعة سياسات التشغيل المنتهجة لحد الآن والتي اهتمت بشكل أساس بالأشخاص المتعلمين. غير أن هؤلاء الأشخاص، كما مر معنا آنفاً ليسوا هم المعنيين بالبطالة على الأقل بالنسبة للرجال.

٥,٢ وضعية الشباب في سوق العمل

يسمح لنا تحليل تطور مستوى النشاط بالنسبة للشباب (١٥ - ٢٤ سنة) وبالبالغين (٢٥ سنة فما فوق) بين سنتي ٢٠٠٣ و٢٠١٥ بملاحظة أن النسبة بين معدل النشاط للشباب والبالغين استقرت بين ١,٥ و ١,٨ نقطة بالنسبة للرجال. أما بالنسبة للنساء فتتغير هذه النسبة من ١,٦ إلى ٢,٢ نقطتين. وفي سنة ٢٠١٥، بلغ عدد الرجال المشتغلين النشطين ١,٨ أكثر من الشباب الأقل من ٢٥ سنة. وبالنسبة للنساء، فالبالغات منهن أكثر من ٢٥ سنة بلغت نسبة النشاط لديهن ٢,١ أكثر من الفتيات التي تقل أعمارهن عن ٢٥ سنة. وفي الفترة نفسها تقلص مستوى النشاط لدى الشباب بحوالي ٧,٩ نقاط في حين بلغت هذه النسبة بالنسبة للفتيات البالغات من العمر بين ١٥ - ٢٤ سنة أكثر من ١,٣ نقطة.

انخفض معدل البطالة في صفوف الشباب كما لدى الرجال الراشدين في السنوات العشر الأخيرة. غير أن البطالة في صفوف الشباب ما بين ١٥ - ٢٤ سنة هي أكثر بثلاث مرات مقارنة بالبالغين سن ٢٥ فما فوق. واستقر الفارق بين معدلي البطالة في صفوف الشبان والبالغين في حدود ثلاث (٣) نقاط كاملة بين سنتي ٢٠٠٣ و ٢٠١٥.

الشكل رقم ١٢. تطور معدل البطالة في صفوف الشباب والبالغين (٢٠٠٣ - ٢٠١٥)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المسوح الوطنية للتشغيل (٢٠٠٣ - ٢٠١٥) للديوان الوطني للإحصائيات - الجزائر.

وتكمن أهمية هذه النتائج في كون البرامج المطبقة خصيصاً للتقليل من بطالة الشباب لم تؤت ثمارها المرجوة بسبب انخفاض مستوى البطالة في صفوف الشباب والبالغين بنفس النسبة خلال العشرية السابقة. وهذا ما يدعونا إلى التساؤل عن مدى نجاعة هذه البرامج. وانطلاقاً من المقارنة بين تطور معدل البطالة بين الشباب والبالغين مقسمين حسب الجنس يمكننا ملاحظة ما يأتي: تشمل البطالة النساء بشكل أكبر مهما كانت وضعيتهن سواء كنّ فتيات يافعات أو نساء بالغات. وارتفع الفارق بين معدل البطالة في صفوف الرجال والنساء البالغين بشكل مضطرب بين سنتي ٢٠٠٣ و ٢٠١٥. واستقر هذا الفارق بين سنتي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦ في حدود نقطتين، ولكن بعد سنة ٢٠٠٦ تضاعف هذا الفارق مرتين (٤,٢) في سنة ٢٠٠٧ و ثلاث مرات (٦,١) في سنة ٢٠٠٨ ليصل إلى ٩,٦ سنة ٢٠١٠. وشهدت سنة ٢٠١٠ بداية الانخفاض في هذا الفارق ليصل إلى حدود ٥,٣ نقاط في سنة ٢٠١٥. وبلغ الفارق بين الفتية والفتيات ١٨,٦ نقطة في سنة ٢٠١٥ ما يعادل ارتفاعاً بنحو ١٢,٤ نقاط بين ٢٠٠٣ و ٢٠١٥.

الجدول رقم ١. تطور مستوى النشاط لدى الشباب والبالغين بين ٢٠٠٣ و ٢٠١٥

السنة	الرجال		النساء	
	النسبة	أكثر من 25	النسبة	أكثر من 25
2003	78	48,9	1,8	13,6
2004	78,5	51	1,5	17
2005	78,8	49,9	1,8	15
2006	80,1	48,2	1,7	17,1
2007	77,5	47,5	1,6	16,1
2008	78,7	47,5	1,7	16,1
2009	77,9	47,8	1,8	16,4
2010	78,5	46,5	1,7	16,3
2011	74,8	41,7	1,8	16,2
2012	76,7	43,6	1,8	18
2013	78,2	45,3	1,7	18,9
2014	74,5	42,2	1,8	18,9
2015	75,1	41	1,8	18,7

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المسوح الوطنية للتشغيل (٢٠٠٣ - ٢٠١٥) للديوان الوطني للإحصائيات - الجزائر.

بلغ مستوى التشغيل الإجمالي للسكان البالغين من العمر ١٥ سنة فما فوق ما نسبته ٣٧,١٪ سنة ٢٠١٥ شاملاً بذلك للرجال ٦٠,٢٪ و ١٣,٦٪ فقط بالنسبة للنساء. وتشير الإحصائيات أيضاً إلى أن معدل التشغيل بالنسبة للشباب يبقى ضعيفاً (٣٠,١٪ بالنسبة للرجال و ٤,٨٪ بالنسبة للنساء).

ويظهر المسح الوطني للتشغيل لسنة ٢٠١٣ أن ٥٩٪ من السكان في سن العمل لم يدخلوا أبداً الحياة العملية، ويتعلق الأمر بالأساس بما يصطلح عليه «ببطالة الاندماج» و ٤١٪ من الذين استطاعوا افتكاك منصب شغل ولم يستطيعوا الحفاظ عليه. وهم في الحقيقة عاطلون تحصلوا على شغل من قبل، حيث بلغت نسبتهم ٦٧,٤٪ اشتغلوا كأجراء في مناصب عمل غير دائمة أو يتلقون إعانات عائلية. أما نسبة الأشخاص الذين تحصلوا على منصب عمل دائم فبلغت ١٣,٨٪، في حين بلغت نسبة الأشخاص المستقلين والذين يقومون بعمل لحسابهم الخاص ١٣,٧٪. وتعتبر النساء أكثر الفئات تأثراً ببطالة الاندماج حيث تمثل هذه الفئة حوالي ٧٢٪ من النساء اللاتي لم يعملن في حياتهن مقابل ٥٣٪ لدى الرجال. أما انخفاض مستوى النشاط في صفوف الشباب فيعود لعدة عوامل من أهمها مشكلة الإدماج وارتفاع مستوى التأهيل لديهم بشكل مضطرب في السنوات الأخيرة، ما يؤخر دخولهم إلى سوق العمل، وهذا ما يفسر انخفاض نسبة النشاط في صفوفهم.

ويسمح لنا توزيع معدل البطالة حسب العمر الخمسي (٢٠١٥) من ملاحظة (١): أولاً أن مستوى البطالة مرتفع لدى الشباب. فأكثر من ٣٨٪ من البطالين تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة وأن ٦٨٪ تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة. أما معدل البطالة لدى الشباب المتراوحة أعمارهم بين ١٥ - ٢٤ سنة فهو ثلاثة أضعاف أكبر من مثيله لدى البالغين. (٢) أما الملاحظة الثانية فهي أن وضعية النساء تبقى معقدة حيث تمس البطالة النساء أكثر من الرجال. فمعدل البطالة لدى النساء ٢,٣٥ مرتان أكثر من الرجال. وهذا ما يقودنا إلى القول بوجود إقصاء مزدوج: إقصاء بالنسبة لولوج عالم الشغل بالنسبة للشباب وإقصاء أكثر قسوة بالنسبة للنساء.

الفصل الثالث

العمل غير المهيكل في الجزائر

١,٣ تطور العمل غير المهيكل في الجزائر (٢٠٠١ - ٢٠١٤)

(٢٠١٤)

قدّر العمل غير المهيكل^٥ (غير الفلاحي) في سنة ٢٠١٤ بحوالي ٣

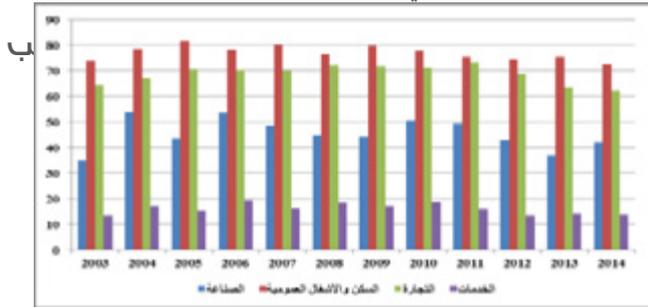
ملايين و٥١٧ ألف مشغول والذين صرحوا بأنهم غير منخرطين في نظام الحماية الاجتماعية، وهذا ما يمثل حوالي ٣٧,٧٪ من مجمل اليد العاملة في القطاع غير الفلاحي. ويمكن التمييز بين مرحلتين ميزتا تطور العمل غير المهيكل في الجزائر. تمتد المرحلة الأولى من ٢٠٠٣ لغاية ٢٠١٠، والتي اتسمت بارتفاع العمل غير المهيكل. أما الفترة الثانية والتي تبدأ مع ٢٠١١، تزامناً مع إطلاق الجيل الثالث من الآليات المحفزة لخلق مناصب الشغل، فشهدت انخفاضاً محسوساً للعمل غير المهيكل مقارنة بالفترة السابقة.

وإذا قمنا بالمقارنة بين تطور هذين النوعين من العمل في الفترة نفسها نستطيع أن نستخلص أن العمل غير المهيكل استطاع أن يستوعب حصة من الأشخاص الذين استطاعوا أن يجدوا عملاً. وهذا ما يعطينا نظرة فاحصة حول نوعية العمل وهشاشته والتي تم خلقها خلال هذه الفترة.

الشكل رقم ١,٣. تطور العمل غير المهيكل (٢٠٠٣ - ٢٠١٤)

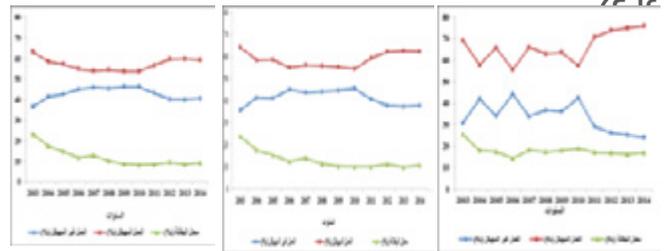
٢,٣ تطور العمل غير المهيكل حسب القطاعات

في ما يتعلق بقطاع الصناعة، تضاعف العمل غير المهيكل مرتين في هذه الفترة (٢٠١٣-٢٠٠٣)، في حين سجل قطاع السكن والأشغال العمومية ارتفاعاً للعمل غير المهيكل بـ١٦ نقطة. وفي المقابل، انخفض العمل غير المهيكل في قطاع التجارة (بـ١٢ نقطة)، وقطاع الخدمات (بـ١٢ نقطة) في الفترة نفسها.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المسوح الوطنية للتشغيل (٢٠٠٣ - ٢٠١٤) للديوان الوطني للإحصائيات - الجزائر

تظهر معطيات الجدول أن القطاع الأكثر تضرراً من ظاهرة القطاع غير الرسمي هو قطاع السكن والأشغال العمومية وقطاع التجارة. فقد ارتفع معدل التشغيل غير الرسمي (غير المهيكل) في قطاع السكن والأشغال العمومية بحوالي ٧٥,٦٪، في حين بلغ في قطاع التجارة حوالي ٣٦,٨٪ حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات (٢٠١٣). أما في ما يخص قطاعي الصناعة والخدمات فقد بلغ معدل العمل غير الرسمي ٣٦,٨٪ و١٤,٢٪ على التوالي. وشهد معدل نمو العمل غير الرسمي وتيرة أسرع من تلك المسجلة في القطاع الرسمي ما عدا في قطاع التجارة. فعلى سبيل المثال، بلغ معدل نمو الوظائف غير الرسمي في قطاع الصناعة حوالي ٧,٦٪ (مقابل ٦,٧٪ بالنسبة للعمل للإجابة عن هذه الأسئلة سنعتمد إلى استغلال المسوح الوطنية للشغل لدى العائلات التي قام بها الديوان الوطني للإحصائيات من سنة ١٩٩٢ إلى سنة ٢٠٠٧. أما بالنسبة لتحليل البيانات والمعطيات سنقوم باستعمال تقنيات قياسية خاصة بالتحليل عبر الفئات. سنهتم بالأساس بمعدل العمل غير المهيكل والذي هو في الحقيقة النسبة بين العمل غير المهيكل وعدد السكان الإجمالي. بالنسبة لسنة ٢٠٠٧، قمنا بإدراج تحليل قياسي للعمل غير المهيكل باستعمال تقنية قياسية تتمثل في الفصل بين أثر الجيل والسن وسنة الملاحظة على تطور العمل غير المهيكل في الجزائر لإيماننا العميق



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المسوح الوطنية للتشغيل (٢٠٠٣ - ٢٠١٤) للديوان الوطني للإحصائيات - الجزائر.

وتُظهر مقارنة تطور هيكلية العمل المهيكل وغير المهيكل بين سنتي ٢٠٠٣ و٢٠١٤ ارتفاعاً محسوساً للنوع الثاني من العمل بمعدل نمو يقارب ٨٦,٦٪ في حين سجل العمل المهيكل نسبة نمو قاربت ٧١,٩٪

(١٥)	العمل غير المهيكل الإجمالي	العمل المصرح به لدى القطاع الاجتماعي	العمل غير الفلاحي الإجمالي
2003	1 685	3 387	5 272
2004	2 564	3 617	6 182
2005	2 753	3 912	6 663
2006	3 265	3 994	7 259
2007	3 251	4 172	7 423
2008	3 482	4 412	7 893
2009	3 672	4 557	8 230
2010	3921	4678	8599
2011	3486	5079	8565
2012	3493	5765	9258
2013	3603	6043	9647
2014	3517	5823	9340
(2003 - 2014) التطور (١٥)	1632	2436	4068
معدل التمر (2014) - (2003)	86,6%	71,9%	77,2%

الرسمي)، وفي قطاع السكن والأشغال العمومية بلغ هذا المعدل ٩٪ (مقابل ٨,١٪ في القطاع الرسمي). أما بالنسبة لقطاع الخدمات فبلغ معدل نمو الوظائف غير الرسمي حوالي ٦,٤٪ مقابل ٦,١٪ في القطاع الرسمي. في حين سجل قطاع التجارة الاستثناء مقارنة بالقطاعات الأخرى حيث سجل معدل نمو العمل غير الرسمي نسبة أقل تقدر بـ ٦,٦٪ مقابل ٧٪ في العمل الرسمي.

الجدول رقم ٣. تطور العمل المهيكل وغير المهيكل حسب قطاع النشاط

السنة	قطاع الصناعة (رسمي)	قطاع التجارة (رسمي)	قطاع الخدمات (رسمي)	قطاع غير الخدمات (رسمي)	السكن والأشغال العمومية (قطاع غير رسمي)	السكن والأشغال العمومية (قطاع رسمي)	التجارة (قطاع غير رسمي)	التجارة (قطاع رسمي)	الخدمات (قطاع رسمي)	الخدمات (قطاع غير رسمي)
2003	465	250	200	570	305	554	2284	364		
2004	440	313	208	764	388	787	2360	496		
2005	596	463	225	987	354	845	2703	495		
2006	587	676	273	985	403	949	2732	654		
2007	527	501	306	1217	413	965	2926	569		
2008	627	514	371	1204	424	1091	2990	673		
2009	666	527	347	1372	444	1127	3100	646		
2010	660	677	418	1467	425	1050	3174	726		
2011	691	677	392	1203	327	905	3670	702		
2012	763	572	421	1242	469	1037	4112	643		
2013	888	518	438	1354	598	1051	4119	680		
2014	772	558	476	1267	575	950	4274	687		
TC	46	123,2	138	122,3	88,5	71,5	87,1	88,7		

المصدر: تم إعداد وحساب النسب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات - الجزائر

ويمكن تفسير ارتفاع العمل غير الرسمي في قطاع السكن والأشغال العمومية بالبرامج العمومية الكبرى للاستثمار التي أطلقتها الحكومة بين ٢٠٠١ و٢٠١٤، وشملت ثلاثة برامج عمومية للاستثمار، كان فيها لقطاع السكن، والأشغال العمومية، والزّي، والسدود نصيب الأسد. وظهرت بالتالي مؤسسات صغيرة ومتوسطة تعمل عن طريق المناولة مع مؤسسات البناء الكبرى لتنفيذ هذا البرنامج. وعادة ما لا تحترم هذه المؤسسات الصغيرة القواعد المتعلقة بالتشغيل والتصريح لدى صناديق الضمان الاجتماعي. كما أن استراتيجيات العاملين في هذا القطاع تعزف عن التصريح لدى صناديق الضمان الاجتماعي نتيجة حساب اقتصادي آني (وهو ناجم عن قصر نظر وجهل واضحين) بين المنافع من وراء ما يجنيه من التصريح وبين الفائدة من وراء تحصيله على أجر أعلى. وأظهرت بعض الدراسات أن العمل غير المهيكل يشمل قطاعات يمكن أن نورد بعضها منها:

١-الصناعات التحويلية:

يمكن لهذه الصناعات أن تضم الوحدات غير المسجلة إطلاقاً، أو المسجلة جزئياً، والتي توظف عمالاً غير مصرح عنهم لدى الضمان الاجتماعي أو مصرح عنهم، ولكن ليس بالمبلغ الحقيقي للأجر الذي يتقاضونه. ويتضمن هذا القطاع بعض الأنشطة التي تعتبر نشاطات غير رسمية مثل خياطة الملابس، وإنتاج الألبان ومشتقاتها، والصناعات الحرفية واليدوية التي يعمل فيها أقل من ٥ أشخاص وليس لديها حسابات نظامية. ٢-التعدين والمحاجر: أغلب منتجات هذا النشاط مثل الرمل والجبس والطين وغيرها لا توجد عنها بيانات رسمية منشورة.

٣-تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق:

تعتبر تجارة التجزئة من أهم النشاطات الاقتصادية في الجزائر. وظهر على إثرها ما يعرف «بالأسواق الفوضوية» التي عيّنأ حاولت السلطات العمومية أن تزيلها لكنها لم تفلح في ذلك لعدة أسباب. وتنتشر المطاعم والفنادق في كل مكان، ونادراً ما يكون العاملون فيها من أصحاب الشهادات في الاختصاص التي تمنحهم امكانية المطالبة بعقد عمل محدد يضمن حقوقهم، إن أغلب العاملين في هذا القطاع من الشبان الذين يأتون من الريف نحو الحواضر، في حين يأنف شباب المدن من العمل فيها. ويقبل العاملون في هذه المطاعم بالأجور الزهيدة نظير سماح صاحب المطعم المبيت فيه. والملاحظ أن أغلب العاملين في هذه المطاعم لا يلبثون أن يتركوها للبحث عن فرص عمل أكثر استقراراً. أما الفنادق فتختلف درجة العمل غير المهيكل فيها حسب التصنيف والموقع.

٤-النقل والمواصلات:

بخلاف المؤسسات العمومية الكبرى التي تقدم خدماتها وفق المعايير القانونية والتجارية وتمسك حسابات يمكن مراقبتها وبالتالي تدخل ضمن حساب القيمة المضافة الكلية والتشغيل المهيكل، يشكل النقل في الحواضر والريف وما بين المدن معقلاً مهما للعمل غير المهيكل في الجزائر. ففي بداية عقد التسعينيات، ومع الانفتاح على القطاع الخاص، قررت الحكومة منح تراخيص مزاولة نشاط النقل بالحافلات في المدن وما بينها للشبان كمحاولة لامتصاص الأعداد الكبيرة من البطالين منهم وتوفير خدمة النقل. غير أن غالبيتهم يزاولون هذا العمل بصفة غير مهيكلة ويقومون بتوظيف شباب في هذه المهنة لا يملكون أي تكوين وبالتالي لا يقومون بالمطالبة بأجور عالية.

٥-البناء والأشغال العمومية:

يشغل هذا القطاع أعداداً كبيرة من العاملين بالأجر اليومي، ما يصعب من عملية التصريح عنهم لدى الضمان الاجتماعي. ويعمد الكثير من أصحاب المقاولات بعدم التصريح عن أجرائهم، ليس رغبة منهم، بل بطلب شخصي من الأجراء. فعادة ما يفضل العاملون في هذا القطاع تقاضي الأجر كاملاً عوض تقاضي الأجر منقوصاً من اشتراكات الضمان الاجتماعي والضريبة على الأجر الإجمالي. وهم بالتالي يقومون بعملية مفاضلة بين المنافع التي يمكن أن يجنوها من الانخراط في الضمان الاجتماعي من عدمه (تعويض الأدوية، والعطل المرضية، وغيرها) والمبلغ الذي يدفعونه آتياً.

٦-الخدمات الاجتماعية والشخصية:

تشمل كل الأشخاص العاملين في الخدمات الشخصية مثل قاعات الحلاقة، والتجميل، والمغاسل، وتنظيف المساكن. وهي الأعمال التي يقوم بها عادة أشخاص يحتاجون إلى هذه الأعمال بصورة ملحّة وبالتالي لا يمكنهم المطالبة بحقوقهم. أما الفئة الأخرى من العاملين في هذه الفئة فهم المتقاعدون الذين يملكون معاشاً ويقومون بهذه الأعمال كأعمال ثانوية

تبرير التضحيات» (حيدوسي، ١٩٩٧، ص ٦٥).

وقدر عدد المتسربين من المدارس في سنة ٢٠٠١ حوالي ٤٢٦ ألفاً و ٦٣٠ ألفاً مقابل ٥٣٢ ألفاً سنة ١٩٩٨. ويبلغ عدد المطرودين من الـ ٢٥,٨٪ من مجموع هذه الفئة.

لا توجد إحصائيات رسمية ومسوح حول عمالة الاطفال بالجزائر بسبب النظرة الرسمية للحكومة القائلة بضرورة هذا النوع من العمالة. حيث صرح وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي في اليوم العالمي للطفولة المصادف ليوم ١ جوان من كل سنة أن «عمالة الأطفال منخفضة جداً إذ إن نتائج التحقيقات التي أجرتها مفتشية العمل أثبتت أن عمالة الأطفال «منخفضة جداً» في الجزائر وأن حصيلة السنوات الأخيرة أثبتت أن النسبة «لا تتجاوز ٠,٥ بالمائة مقارنة بالعدد الإجمالي للعمال في مختلف أماكن العمل التي تمت مراقبتها» وأنه «لم يتم تسجيل أي حالة تتعلق بوجود أسوأ أشكال عمالة الأطفال» في الجزائر. في حين قدرت دراسة الهيئة الوطنية لترقية الصحة والبحث العلمي أن عدد الأطفال العاملين في الجزائر بلغ ما بين ٢٥٠ إلى ٣٠٠ ألف طفل. ارتبطت عمالة الأطفال في الجزائر حسب ظروف كل مرحلة زمنية مرت بها البلاد. ففي العهد الاستعماري، عمل الأطفال في ميادين شتى لمساعدة عائلاتهم خاصة في الريف، في مزارع المعمرين أو في حقول آبائهم الصغيرة. أما في المدن والحوضر، فكان من المألوف رؤية الأطفال الصغار هزيلي الأجساد يصبحون في الشوارع لبيع الجرائد أو كماشح أحذية. وحفل الأدب الجزائري، الذي تناول هذه الفترة، بنماذج صارخة عن مثل هؤلاء الأطفال كعمر الصغير في رائعة محمد ديب «الدار الكبيرة».

وتضافرت عوامل أخرى، بعد الاستقلال، دفعت بالأطفال في الجزائر إلى العمل دون السن القانونية. ولعل من أهم هذه العوامل الظروف الاقتصادية، والعوامل الاجتماعية والأسرية، والعوامل الثقافية والتعليمية. وزادت حدة هذه الظاهرة مع تطبيق التدابير التقشفية لبرنامج التعديل الهيكلي (١٩٩٤ - ١٩٩٨) والذي طبقته الجزائر تحت إمرة صندوق النقد الدولي للخروج من أزمة المديونية الخانقة التي وقعت فيها.

وأوضح تحقيق ميداني أنجزه مرصد حقوق الطفل التابع للهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث شمل ثماني ولايات من الوسط الجزائري عن وجود ٢٩٧٩ طفلاً عاملاً تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٦ سنة، وأن ٧٧٪ من الأطفال الذين شملهم التحقيق هم من الذكور، فيما تمثل نسبة الفتيات العاملات ٢٣٪.

في مقاله حول عمالة الأطفال في الجزائر حاول كمال بوشرف (BOUCHERF, ٢٠١٤) تفسير هذه الظاهرة من خلال متغيرتين: فقر العائلات التي ينتمي إليها الأطفال واستراتيجيات عائلاتهم. وباستعمال نتائج مسح قام به الباحث سنة ٢٠٠٥ لأغراض الدراسة شمل ٩٨١ عائلة موزعة على ١٢ ولاية (محافظة)، و٢١٩٤ طفلاً تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١٥ سنة من ضمنهم ٥٣٦ يعملون بصفة منتظمة، توصل إلى أن عمل الأطفال غير منتظم ولا يتسم بالديمومة.

٨-محمد الفازي، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي في تصريحات صحفية عشية الاحتفال باليوم العالمي للطفولة في جوان ٢٠١٦، وكالة الأنباء الجزائرية.

ودخل إضافي لتحسين ظروف المعيشة.

٣,٣. مصادر العمل غير المهيكل في الجزائر

كان لزاماً انتظار سنة ١٩٨٦ حتى تظهر عيوب نظام التخطيط المركزي بصورة قاسية^٣ بحيث شهدت هذه السنة انخفاضاً كبيراً في مداخيل العملة الصعبة من صادرات المحروقات التي قدرت بحوالي ٥٠٪. ولمواجهة هذه الوضعية عمدت الجزائر إلى تطبيق حزمة من الإصلاحات الاقتصادية شملت ميادين عدة بما فيها إجراءات تخص التشغيل. وكان لهذه السياسة أثرها البالغ على فرص العمل، مفضية بذلك إلى ارتفاع معدل البطالة. ومقابل ما يعرف عن العمل غير المهيكل بأنه لعبة يؤديها العاملون إزاء ما هو قانوني بهدف كسبها ويكون تحقيقها وفقاً لمبادئ أساسية تقوم على تصوراتهم واستراتيجياتهم (تشافيت، ٢٠١٤) لم يجد الشبان بدءاً من الانخراط في مسار تدبر حياتهم بعيداً عن سياقات العمل المهيكل. واستطعن أن نميّر ثلاثة مصادر رئيسية للعمل غير المهيكل في الجزائر والمتمثلة في التسرب المدرسي، وحاملي شهادات التكوين المهني والتعليم العالي، والإصلاحات الاقتصادية، والخصوصية وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية.

التسرب المدرسي

المقصود بذلك الأطفال الذين لم يرتادوا المدارس أو الذين تركوا مقاعد الدراسة مبكراً سواء بإرادتهم أو طردوا من النظام التعليمي أو فشلوا في اجتياز امتحانات القبول من طور مدرسي إلى آخر. وبلغ عدد التلاميذ في سنة ٢٠٠١، مليون و٩٣١ ألفاً و ١١٠ تلاميذ، تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١٨ سنة أي ما نسبته ٢٠,٣٪. أما نسبة التلاميذ البالغين من العمر بين ١٦ - ١٨ سنة فتبلغ حوالي ٧١,٥٪. ويغادر عدد كبير من هؤلاء التلاميذ مقاعد الدراسة من دون تأهيل جيد يمكنهم من افتكاك منصب عمل قار وينضمون بالتالي إلى صفوف العاملين في القطاع غير المهيكل.

وتمنحنا هذه الأرقام صورة عن الجهد الذي على السلطات العمومية أن تقوم به في ما يخص تعليم هذه الفئة من الشباب خاصة الذين لا يملكون تعليماً فنياً (مهنيًا) يسمح له بالحصول على منصب عمل قار من جهة، وتخفيف الضغط على سوق العمل من خلال تأخير دخول هؤلاء الشبان إلى سوق العمل بسبب مزاولتهم الدراسة أو تكويناً مهنيًا. يتسرب عدد كبير من التلاميذ خلال مشوارهم الدراسي، وهو ما يوضحه العدد الضخم من الذين لم يتمكنوا من اجتياز امتحانات القبول أو إعادة السنة أو الخروج نهائياً من السياق المدرسي.

٦- عتر غازي حيدوسي، وزير سابق في حكومة مولود حمروش (١٩٨٩-١٩٩١)، عن الجو السائد في الإدارات العمومية قبل الصدمة البترولية لسنة ١٩٨٦ بالقول: «إذا لم تعد القدرة التصديرية كافية لتغطية حاجات السكان أو الإنتاج، فلا داعي بنحو خاص لكي تقترح الحكومة إجراءات تقشفية. وإذا كانت المالية العامة في حالة إفلاس أو عجز، فلا داعي لتحميلها عبئها؛ وإذا افتقر البلد إلى وسائل المدفوعات الخارجية، فإن واجب الأسواق المالية والبلدان الغربية أن تدفع لنا. فنحن بلد كبير وسوق مرغوب فيها كثيراً لدرجة

فحوالى 73,9٧٪ من الأطفال المبحوثين صرحوا بأنهم يزاولون عملاً لكنهم لم ينقطعوا عن الدراسة. وهذا ما يناقض التصورات النظرية حول عمالة الأطفال في الدول النامية والتي تقضي بأن الطفل العامل يترك لا محالة مقاعد الدراسة ليزاول عملاً. ولا تعتبر هذه الظاهرة محل بحث كبير في الجزائر ما عدا مسحين قام بهما كل من منظمة اليونسيف سنة ١٩٩٩ ومسح MICS٣. وفي دراسة اليونسيف لسنة ١٩٩٩ أحصت حوالى ٥٠٠ ألف قاصر يعملون في الجزائر، أي حوالى ٥٪ من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٨ سنة، ٦٠٪ منهم يعملون في المدن والحواضر. وذهب الاتحاد العام للعمال الجزائريين إلى إعطاء أرقام أكبر بكثير من التي تسوقها عادة الهيئات الرسمية، معلناً عن وجود مليون و ٣٠٠ ألف يعملون تقل أعمارهم عن ١٨ سنة بمن فيهم ٧٠٠ ألف فتاة. وإن كانت هذه الأرقام تبدو «مخيفة» نوعاً ما لكنه يمكن تبرير ذلك باعتبار الفرضية القائلة بأن كل طفل يتخلى عن الدراسة سيبحث لا محالة عن عمل لصالحه أو لصالح أسرته.

وفي ما يخص المهن التي يتعاطاها الأطفال نجد البيع الجوال هو المهيمن بحوالى ٤٠,٣٠٪ من الحالات الممسوحة. وتعتبر هذه المهنة من أسهل المهن التي يمكن للأطفال مزاولتها بالنظر إلى أنها لا تحتاج إلى أي تأهيل أو خبرة في المجال. وتتمثل المواد المباعة في المواد الاستهلاكية، والمواد المرتبطة بالأحداث الاجتماعية (الدخول المدرسي، وشهر رمضان، والمولد النبوي الشريف). ويبرز العمل الفلاحي كمهنة ثانية يزاولها الأطفال على الرغم من طابعها الشاق. ويضاف إلى هذه الفئة من العمل، رعي الأغنام، التي يقوم بها حوالى ١١,٨٪ من الأطفال الذين شملهم المسح. أما في ما يخص الفتيات فتتمثل المهن الرئيسية اللاتي يزاولنها في العمل المنزلي والحرف التقليدية. ويمارس ٤٠٪ من الأطفال المهن لدى عائلاتهم و ٢٣,٥٪ لدى أشخاص أجنب. أما الفتيات فيمارس ٦٧٪ منهن عملاً لدى أقاربهن و ٦٪ فقط لدى أشخاص أجنب.

وإذا كان انخفاض دخل العائلات، والتسرب المدرسي، وتدني مستوى الأبوين والعنف الأسري أسباباً رئيسية لعمالة الأطفال، إلا أن عوامل أخرى ساهمت في هذه الظاهرة. ومن أبرزها الاستراتيجية التي تتبناها العائلة أو حتى الطفل، الذي يسعى في مرحلة متقدمة من المراهقة للحصول على نوع من الحرية تجاه أبويه عن طريق حصوله على دخل مستقل عن العائلة مهما كان دخل هذه الأخيرة. وهذا ما تؤكد دراسة علي جغدلي (جغدلي، ٢٠٠٨) الذي وجد في عينة دراسته حول واقع الطفل الجزائري بين الدراسة والعمل، أن أكثر من ٤٠٪ من الأطفال المبحوثين يلجون عالم الشغل من دون ضغط الأولياء على الرغم من صغر سنهم.

حاملو شهادات التكوين المهني والتعليم العالي بلغ عدد الحاصلين على الشهادات في سنة ٢٠٠١ حوالى ٢٠٠ ألف وهو ما يطرح إشكالية تشغيلهم خاصة مع إعادة هيكلة القطاع الصناعي

العمومي وعدم قدرة القطاع الخاص أن يحل محل هذا الأخير. ويزداد الوضع هشاشة إذا ما أضفنا إلى هذه الوضعية عجز النظام التعليمي والتكويني في الجزائر من الموامة بين شهادات التكوين والتعليم ومتطلبات سوق العمل في الجزائر. وحسب إحصائية المجلس الوطني للاقتصادي والاجتماعي (٢٠٠٤) بلغت نسبة إدماج حاملي شهادات التكوين المهني حوالى ١٥٪. ولا يمكننا التطرق إلى البطالة في صفوف الشباب من دون الإشارة إلى نوعية العمل المقترح من قبل المؤسسات. فغالباً ما تكون نوعية العمل المقدم من قبيل العمل بعقود محددة المدة أو مناصب شغل غير قارة. ولا تكفي هشاشة العمل في زيادة عدد البطالين بل تقسيمها حسب التخصصات بشكل متكافئ وحتى بين المناطق. فغالباً ما تحظى المناطق الشمالية بحصة أكبر، نظراً لعدد السكان الكبير مقارنة بالجنوب، ولكن أيضاً بالنظر إلى عوامل أخرى تتعلق بالمحابة في توزيع هذه المناصب.

ج. الإصلاحات الاقتصادية والخصوصية وإعادة

هيكلية المؤسسات العمومية

لا ينبغي عند دراسة الآثار الاجتماعية لمثل هذه البرامج التوقف فقط عند أرقام التشغيل والبطالة، بل من المفيد، كما ذكر سعيد شيخي «دراسة هيكلية النظام الاجتماعي» (CHIKHI, ١٩٩٤). وأثر انسحاب الدولة من النواحي الاقتصادية على زيادة حدة الفقر لدى فئة عريضة من العمال، كما منس أيضاً فرص خلق مناصب الشغل. وساهمت عمليات تسريح العمال وتحويل عقودهم إلى عقود محددة الأجل في الرفع من هشاشة وضعيتهم الاجتماعية. وكان لتطبيق برنامج التكيف الهيكلي أثره البالغ على التشغيل والبطالة.

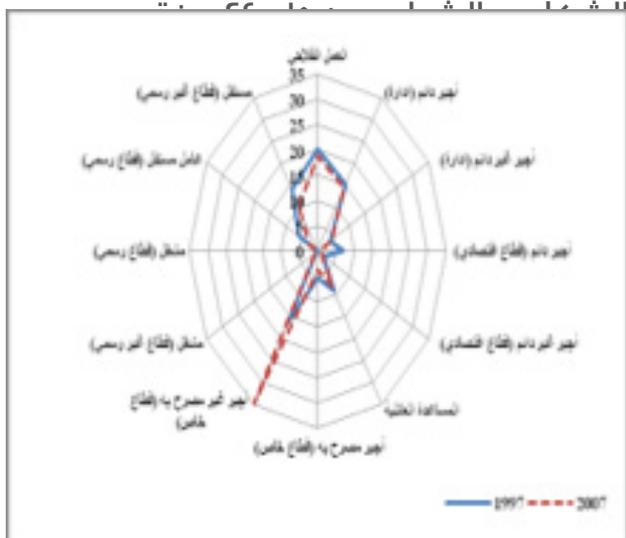
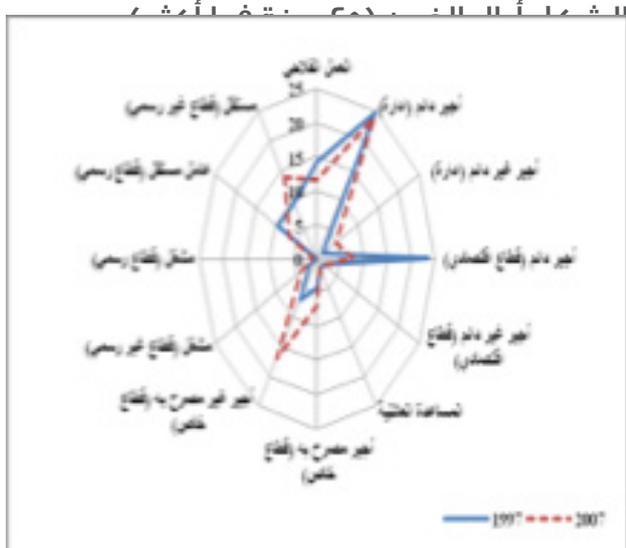
فعادة ما تكون آثار هذه البرامج على التشغيل سيئة وهي نتيجة منطقية لخفض النفقات العمومية وغلق المؤسسات العمومية أو خصوصتها. كما ينخفض الأجر الحقيقي نتيجة تحرير الأسعار وارتفاع التضخم بسبب خفض الدعم عن السلع والمواد الغذائية بشكل خاص وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الفقر بين السكان. ومن غير المنطقي أن تكون لمثل هذه البرامج آثار إيجابية على التشغيل لكن من المفيد التساؤل عن حدود هذه الآثار السيئة ودرجة تحمل السكان لها. وفي مثل هذه الحالة يصبح من الصعب الحديث عن رفع إنتاجية العمال في ظل انخفاض قدرتهم الشرائية، من جهة، كما أن انتشار الفقر بين فئات كبيرة من المجتمع يهدد التلاحم والسلم الاجتماعيين من جهة أخرى. وساهمت عمليات الخصخصة وغلق المؤسسات العمومية في زيادة عدد العاطلين عن العمل بل حتى المؤسسات العمومية التي لم تغلق طبقت برامج إعادة هيكلة داخلية نجم عنها تسريح طوعي

٩-جغدلي علي، (٢٠٠٨). واقع الطفل الجزائري بين الدراسة والعمل في الوسط الحضري (عينة ميدانية من الأبناء المتفردسين العاملين من خلال أسرهم). مذكرة مقدمة لئيل شهادة الماجستير في العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر (غير منشورة). للعمال. وفي سنة ١٩٩٨ بلغ عدد العمال المشرحين ١٩٨, ٣٣٧

تواجد متزايد للشباب في الفئات غير المحمية وفي قطاع العمل الأجير غير المصرح عنه لدى الضمان الاجتماعي في القطاع الخاص. وبالتالي فإن الوضعية لم تتحسن كثيراً بين ١٩٩٧ و ٢٠١٠.

ويسمح لنا تحليل تطور التشغيل عبر الفئات بين سنتي ١٩٩٧ و ٢٠١٠ بالتوصل إلى نتيجة مفادها أن وضعية الشغل في الجزائر في هذه الفترة قد تدهورت في ما يخص ضمان الشغل وخصوصاً بالنسبة للشبان. ولاحظنا أن القطاع العمومي للاقتصادي لم يعد يساهم في خلق فرص العمل، في حين كان إلى وقت قريب المشغل الأساسي والحامي لنوعية العمل المضمون. وأخذت المؤسسات غير الرسمية حصصاً هامة في النسيج الاقتصادي للبلد بما فيها العمل غير المصرح به.

الشكل رقم ١٥. وضعية الشبان في سوق العمل بين سنتي ١٩٩٧ و ٢٠١٠



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المسوح الوطنية للتشغيل (١٩٩٧ - ٢٠١٠) للديوان الوطني للإحصائيات - الجزائر.

بمن فيهم ١٦١,٢١٥ استفادوا من آلية التأمين على البطالة و٣٧,٤٢٢ منهم اختاروا التقاعد المسبق (MUSSETTE & HAMMMOUDA, ١٩٩٩). وتشير آليات التقاعد المسبق وتسريح العمال والتسريح الطوعي إلى نوع من الإقصاء الاقتصادي للأعوان الاقتصاديين للقطاع الحديث، أو بعبارة أدق للجزء المحمي من السوق. فغالباً ما يعود «المقصون» لأخذ مواقع لهم في أجزاء السوق المستقلة أو التنافسية. فقد لوحظ أن الأشخاص المتسرحون يشكلون شركات ذات مسؤولية محدودة للعمل في النشاطات الهامشية لمؤسساتهم السابقة. كما أن الأشخاص المتقاعدون يعاودون شغل المناصب نفسه التي كانوا يشغلونها لكن بصفة مؤقتين. وساهم الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق بدرجة كبيرة في تضاعف أعداد العاطلين عن العمل وعن الباحثين عن أي فرصة عمل حتى ولو كانت في القطاع غير المهيكل.

وأدى تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (١٩٩٤ - ١٩٩٨) إلى تنظيم جديد للاقتصاد يكون فيه للقطاع الخاص دور أكبر من الماضي وخصوصاً في ما يأتي:

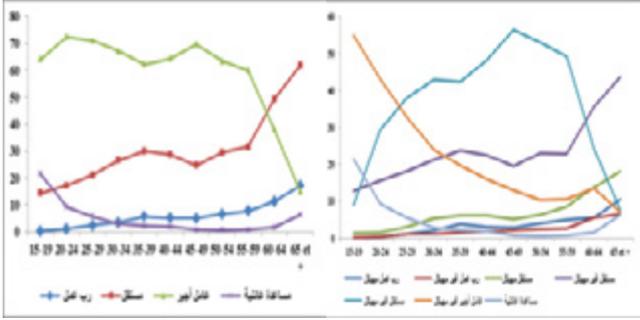
- إعادة هيكلة القطاع الصناعي العمومي وخفض الاستثمارات، ما أدى إلى حالة الركود؛
- ارتفاع محسوس للمؤسسات التابعة للقطاع الخاص؛
- تحول الشبان إلى العمل غير المهيكل ومحاولة تدبير أمورهم ومعيشتهم بعيداً عن القطاع المهيكل؛
- الشروع في تطبيق آلية تشغيل الشباب منذ سنة ١٩٨٨ وتوسيعه فيما بعد بشكل عشوائي وغير منظم؛
- اتساع ظاهرة النساء المشتغلات بشكل جزئي والعاملات في المنزل والتي لا تخضع لأي رقابة رسمية؛
- اتساع ظاهرة عمل الأطفال في الحواضر الكبرى، والمدن الصغيرة، والأرياف الناجمة أساساً عن فقر العائلات؛
- اللجوء إلى إلغاء العمل بعقود العمل الدائمة، وتسريح العمال والتقاعد المسبق والتسريح الطوعي لأسباب اقتصادية مقابل التعويض.

٤,٣. الشباب والعمل غير المهيكل في الجزائر

يتمركز الشبان البالغون من العمر بين ١٥ و ٢٤ سنة بصفة خاصة في القطاع الفلاحي مقارنة بالبالغين بين ٢٥ و ٦٤ سنة. وكان الفارق بين الفئتين ٦ نقاط كاملة في سنة ١٩٩٧ ليرتفع بنقطة كاملة في سنة ٢٠١٠. وفي سنة ١٩٩٧ كان الشبان يشتغلون في قطاع الفلاحة بشكل أساسي (٢٠٪). أما في سنة ٢٠١٠ فقد ارتفع عددهم ليصل إلى أكثر من ٣٤,٧٪ في فئة العمل الأجير غير المصرح عنه من قبل الخواص. وتقلص تمثيل الشبان بالمقارنة مع البالغين في القطاعات المحمية: الإدارة والقطاع العمومي للاقتصادي. كما أنهم غير ممثلين بشكل كبير في فئة العمل الأجير المصرح به في القطاع الخاص مقارنة مع البالغين. غير أن هذه الوضعية انقلبت في سنة ٢٠١٠، فلقد لوحظ

الشكل رقم ١٦. توزيع السكان المشتغلين حسب وضعيتهم المهنية والسن الشكل رقم ١٦. توزيع السكان المشتغلين حسب وضعيتهم المهنية والسن

التحليل بسبع فئات التحليل بأربع



المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقاً من المسوح الوطنية للشغل لسنة ٢٠١٠. الديوان الوطني للإحصائيات - الجزائر -

يظهر المنحنى أعلاه أن الشباب الجزائريين يبدؤون حياتهم المهنية كأجراء ومعتمدين على الإعانات العائلية، وبمرور الزمن، يغيرون من طبيعة عملهم إلى مستقلين أو أرباب عمل. وتتناقص نسبة الإعانات العائلية كلما تقدم الشخص في العمر، وبالموازاة مع ذلك ترتفع نسبة الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص (مستقلين) وأرباب العمل. ويظهر الشكل أن المنحنيين أعلاه متوازيان بشكل شبه تام لغاية سن ٥٩ مع ظهور فئة المستقلين وأرباب العمل بشكل بارز. وتبقى فئة العمال الأجراء هي المهمة بالنسبة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٥٩ سنة. غير أن مع بلوغهم سن الستين تتناقص فئة المستقلين. وهذا ما يشير إلى أن فئة كبيرة من الأجراء الذي أحيلوا على التقاعد (المعاش) يتحولون إلى عمال مستقلين.

ويخفي هذا التمثيل البياني بعض الحقائق التي يجب أن نشير إليها. اعتمدنا تقسيمنا لسوق العمل الذي أوردناه آنفاً على أربعة عناصر أساسية تتمثل في: رب العمل، والمستقل، والأجير، والمساعدة العائلية والتي لا تسمح بالإحاطة بشكل كامل بآلية عمل سوق العمل في الجزائر بفعل أننا لم ندمج العمل غير المهيكل في تحليلنا.

ويظهر المنحنى «ب» أن الأشخاص يبدؤون حياتهم المهنية كأجراء غير مهيكليين، ويتلقون إعانات عائلية أو مستقلين في القطاع غير المهيكلي. ومع التقدم في العمر تتقلص نسبة العمال غير المهيكليين والإعانات العائلية. وبالموازاة مع ذلك ترتفع نسبة أرباب العمل المهيكليين وغير المهيكليين، والمستقلين المهيكليين وغير المهيكليين حسب مستقيم. وترتفع أيضاً نسبة العمال الأجراء

للعمل عادة ما يشغل الشباب اليافعون (١٥ - ٢٤ سنة) وظائف في القطاع الفلاحي أكثر من البالغين (٢٥ - ٦٤). وارتفع الفرق بين الفئتين، الذي كان في حدود ست نقاط سنة ١٩٩٧، بنقطة واحدة سنة ٢٠٠٧. ولوحظ في سنة ١٩٩٧، شغل الشباب لوظائف في القطاع الفلاحي بنسبة ٢٠٪. ولكن في سنة ٢٠٠٧ ارتفعت نسبة هؤلاء الشباب لتبلغ ٣٤,٧٪ في فئة العمال الأجراء المشتغلين لدى القطاع الخاص غير المصرح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي. ولا يمثل الشباب إلا نسبة قليلة في القطاع المهيكلي (الرسمي) على غرار الإدارة والقطاع الاقتصادي العمومي. كما لا نجد لهم حضوراً كبيراً كأرباب عمل ومستقلين مهيكليين. وفي سنة ١٩٩٧، طغت سمة العمال الأجراء في القطاع الخاص أكثر من الأشخاص البالغين، غير أن هذه الوضعية انقلبت في سنة ٢٠٠٧، بعد أصبح الشباب أقل تمثيلاً في القطاعات المهيكلة. ويلاحظ تواجد الشباب في القطاعات غير المهيكلة وقليلة الحماية، على غرار الأجراء في القطاع الخاص غير المصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي. ولم يتم تسجيل أي تحسن في الوضعية بين سنتي ١٩٩٧ و ٢٠٠٧.

أوضح لوبيز (LOPEZ, ١٩٨٩) في دراسته حول الانتقالات المهنية في كولومبيا أن الشباب الذين تقل أعمارهم عن سن العشرين يأتون في المرتبة الأولى من حيث إنهم يشغلون وظائف في القطاع غير المهيكلي. ويأتي بعدهم الأجراء العاملون في المؤسسات الحديثة التي تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٤٠ سنة. ويأتي في المرتبة الأخيرة العاملون لحسابهم الخاص في القطاع غير المهيكلي أو أرباب العمل الصغار انطلاقاً من سن الأربعين. وبالتالي فقد وجد الباحث نوعاً من الانتقال ما بين القطاعات مرتبط بدورة الحياة وليس بالانتقال من القطاع غير المهيكلي نحو المهيكلي. ويعني قيام شخص بلغ من العمر أربعين سنة فما فوق بالعمل لصالحه في القطاع غير المهيكلي بانخراطه في نظام بديل أو مواز لنظام الحماية الاجتماعية (في ما يتعلق بالشغل والحصول على معاش التقاعد).

ويسمح انخراط الشباب اليافعين في سوق العمل في القطاع غير المهيكلي بتفادي التشريعات النازمة لسوق العمل ومعايير التوظيف من قبيل سن العمل والشهادات المطلوبة. ويلعب العمل المستقل، في القطاع غير المهيكلي، من جهته دور الملاذ بالنسبة للأجراء القدامى.

في ما يتعلق في سوق العمل.

وركزت الدراسات التجريبية بالفئات لسوق العمل حول البلدان المتقدمة وبلدان أمريكا اللاتينية (HERNÁNDEZ & ROMANO, ٢٠٠٩, ANTMAN & MCKENZIE, ٢٠٠٧, CALDERON, - مدريد, ٢٠٠٨ بالنسبة للمكسيك, BEAUDRY & LEMIEUX, ١٩٩٩, CRESPO, ٢٠٠٧, PRUS, ٢٠٠٠, BEAUDRY & GREEN, ١٩٩٧ بالنسبة لكندا والولايات المتحدة, CHAUVEL, ١٩٩٨, BAUDELLOT & GOLLAC, ١٩٩٥, BOURDALLÉ & CASES, ١٩٩٦ لفرنسا). وشملت هذه الدراسات ميادين عدة من بينها تطور معدل نشاط النساء، ومساهمة الأطفال في سوق العمل، وتطور العمل غير المهيكّل، والهجرة. أما بالنسبة للدول النامية، بما فيها الجزائر، تبقى الوضعية غير معروفة تماماً. ونحاول في هذا العمل تحليل مستوى العمل غير المهيكّل على مستوى الفئات وهذا باعتماد تحاليل مقارنة بين النساء والرجال. ونحاول من خلال هذا العمل أيضاً الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١- كيف نستطيع تفسير نمو العمل غير المهيكّل في الجزائر؟

٢- ما هو تأثير كل من العمر، والجيل والدور المسوح

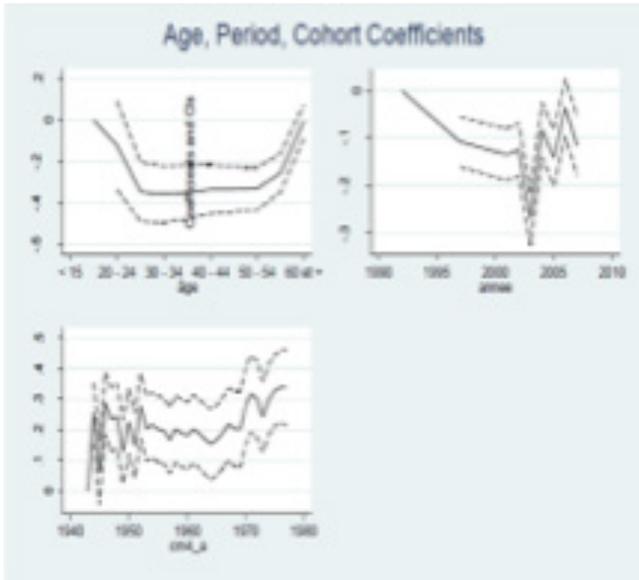
٣- ما هي الفروق بين النساء والرجال؟

ما بعد ٢٠٠٧. وبعد إجرائنا للتحاليل القياسية بالفئات يمكننا ملاحظة ما يأتي:

إن أول ملاحظة تسترعي الانتباه تتمثل في التمايز بين سلوك الرجال والنساء في ما يتعلق بالنشاط غير المهيكّل.

الشكل رقم ١٨. نسبة العمل غير المهيكّل

حسب الأجيال

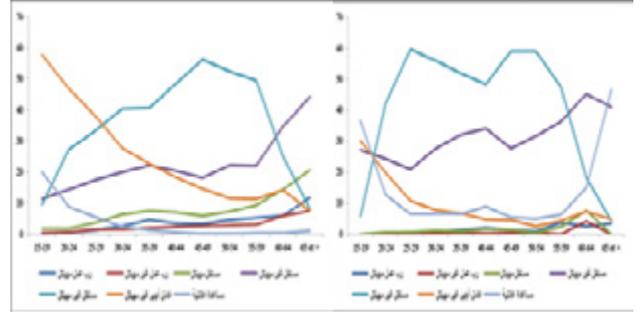


الشكل رقم أ الرجال (١٥ - ٦٤)

لغاية الشريحة العمرية بين ٤٥ و٤٩ سنة. وما فوق ذلك، تبدأ هذه النسبة في الانخفاض. وفي نهاية دورة الحياة، يهيمن المستقلون غير المهيكّلين، متبوعين بالمستقلين المهيكّلين. ويعتبر العمل المستقل، خاصة في القطاع غير المهيكّل (غير الرسمي) كملاد للمتقاعدين القدامى.

الشكل رقم ١٧. توزيع السكان المشغولين

حسب وضعتهم في المهنة وحسب السن



المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقاً من المسوح الوطنية للشغل لسنة ٢٠١٠. الديوان الوطني للإحصائيات

- الجزائر -

يباشر الرجال حياتهم المهنية كأجراء غير مصرح عنهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي، في حين تبدأ النساء حياتهن المهنية بالإعانات العائلية. وفي نهاية دورة الحياة يلاحظ هيمنة الرجال في فئة المستقلين غير المهيكّلين، المستقلين المهيكّلين وأرباب العمل المهيكّلين. وبالمقابل، تظهر النساء في النهاية في فئة الإعانات العائلية، والمستقلين غير المهيكّلين، والأجراء غير المهيكّلين والمستقلين المهيكّلين.

٣,٥. التحليل الديناميكي للعمل غير المهيكّل في الجزائر عادة لا تأخذ التحاليل «التقليدية» لسوق العمل الطابع الديناميكي لهذه الأخيرة، وتتداخل في هذه التحاليل، آثار دورة الحياة، والجيل، والدورة الاقتصادية. وهذا ما يؤثر على دقة هذه التحاليل التي تخفي بعض الحقائق عن ديناميكية سوق العمل. وحدها التحاليل بالفئات تسمح بتفكيك وقياس هذه الآثار الثلاثة. ومن ضمن الفوائد التي نجنيها من اعتماد التحاليل بالفئات هو ربط تطور المساهمة في سوق العمل أو الخيارات التشغيلية بآثار دورة الحياة، وآثار الجيل، وآثار تقلبات الدورة الاقتصادية. ويسمح تفكيك معدلات المساهمة باستخراج سلسلة من المواقف والتي يمكن ربطها بمختلف نظريات سوق العمل بالنسبة للبلدان النامية. وعلى سبيل المثال تسمح دراسة نماذج دورة الحياة باختبار النظريات القائلة بأن القطاع غير المهيكّل يعتبر كمرحلة للشبان للحصول على خبرة مهنية ومن ثم ولوجههم للعمل في القطاع المهيكّل لينسحبوا منه إلى العمل لحسابهم الخاص في نهاية مساهم المهني. وتساهم آثار الجيل في تحديد الاتجاهات على المدى الطويل

بأهمية هذا النوع من التحاليل. وهذه الأخيرة تتطلب معطيات أولية



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المسوح الوطنية للتشغيل (١٩٩٢ - ٢٠٠٧) للديوان الوطني للإحصائيات - الجزائر.

بالنسبة للرجال

أثر السن (العمر): يرتفع معدل العمل غير المهيكل مع بداية الحياة العملية (النشطة) ابتداءً من سن ٢٤ ليستقر في حدود ٤٥ - ٤٩ سنة، لينخفض في نهاية الحياة العملية التي تشارف العمر بين ٦٠ - ٦٤ سنة، وهو نفس المعدل لدى الفئة العمرية ١٥ - ١٩ سنة. وهو ما يسمح لنا بالقول إن الرجال يبقون في العمل غير المهيكل بشكل طويل نسبياً، ما يدل على أننا لسنا إزاء عمل غير قار ولكن بتقسيم لسوق العمل.

أثر الجيل: يبدأ معدل العمل غير المهيكل بالانخفاض مع الأجيال التي ولدت في سنوات ٥٠ مقارنة بتلك التي ولدت في سنوات ٤٠، ما يعني أنهم ولجوا سوق العمل مع الاستقلال، ويرتفع بالنسبة للأجيال التي ولدت في سنوات ٨٠. وهذا ما يعطينا نتيجة أن معدل العمل غير المهيكل للأجيال ٧٠ - ٨٠ مساوٍ لمثيله للأجيال التي ولدت في ٤٠. وبالتالي يمكننا القول إنه بعد الانخفاض الذي سجل في السنوات التي أعقبت الاستقلال، بدأ معدل العمل غير المهيكل بالارتفاع مع الأجيال التي تصل إلى سوق العمل ابتداءً من عقد الثمانينيات.

أثر الدورة: يرتفع معدل العمل غير المهيكل مع الزمن، لكننا لاحظنا بعض التطورات المتذبذبة والتي يمكن أن نعزوها إلى عملية أخذ العينات. بالنسبة للنساء

أثر السن (العمر): هو أقل أهمية بالنسبة للرجال مع توزيع ثنائي النسق (٢٤ - ٢٩ سنة و ٤٠ - ٤٤ سنة). وهذا راجع لولوج النساء إلى سوق العمل متأخرات جداً نظراً للانقطاعات عن هذه السوق الناجمة عن فك الارتباط (الترمل، والطلاق). وعليه، وبخلاف الرجال، فإن النساء يمضين فترة أقل في مناصب شغل الانتظار. ويمكن تفسير ذلك بأن

النساء يخرجن من سوق العمل بسبب الزواج أو زيادة المولود الأول. كما أن القانون يمنحهن فرصة الحصول على التقاعد مع بلوغ سن ٥٥ وحتى أقل من ذلك إذا كانت المرأة لديها أطفال.

أثر الجيل: على خلاف الرجال، لا يؤثر الجيل تأثيراً كبيراً على النساء بالنظر لعددهن القليل. ويمكننا القول إن معدل العمل غير المهيكل مستقر ويبدأ بالانخفاض مع جيل السبعينيات.

أثر الدورة: على خلاف الرجال، لا تؤثر الدورة بشكل كبير على النساء بالنظر للملاحظات المتذبذبة.

وقمنا بإجراء العمل نفسه في ما يتعلق بمتغيرة حصة العمل غير المهيكل في العمل الكلي. ومن المهم بالذكر بوجود تحيز في الانتقاء بالنظر إلى أنه ليس كل الجيل مشغولاً من عمر إلى آخر أو من فترة إلى أخرى. وتشمل هذه الملاحظة النساء خاصة، حيث يلجّن إلى سوق العمل في أغلب الفترات، كما أن خروجهن منه يتم في أي وقت. أما بالنسبة للرجال، فيتعلق سن الولوج إلى سوق العمل بدرجة التكوين والتأهيل: فالمؤهّلون يصلون متأخرين إلى سوق العمل ويرتفع كذلك معدل البطالة في صفوف الشباب. ومن المفيد، والحال هذه، بقصر تحاليل النتائج على الأعمار المتوسطة.

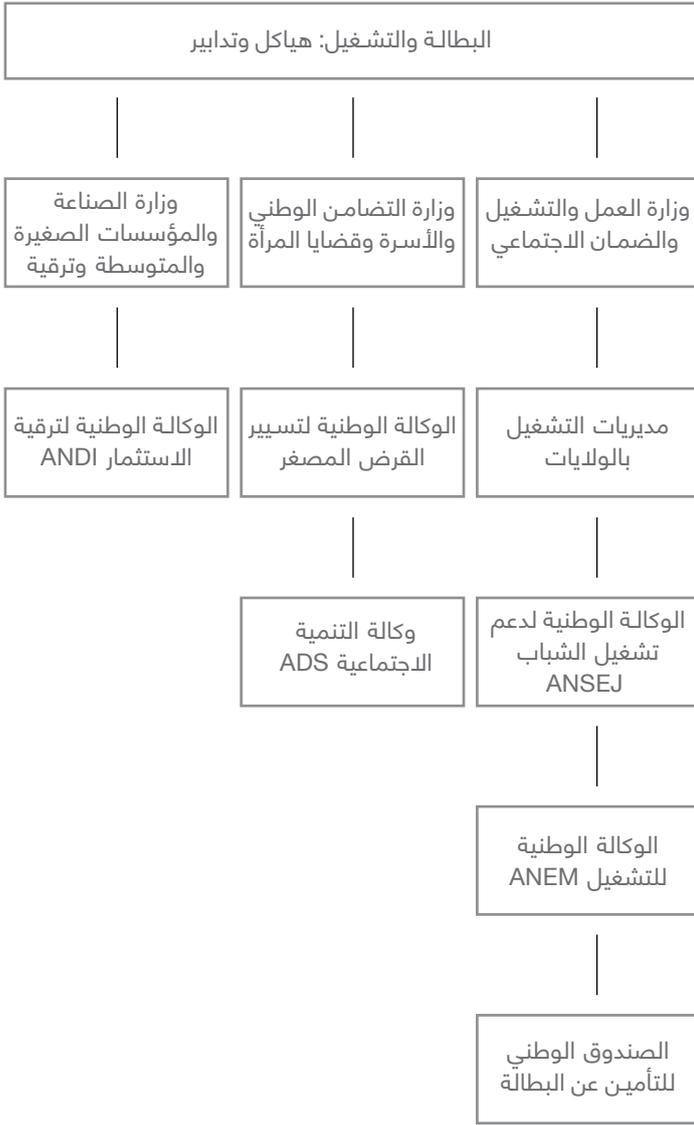
ويظهر تأثير الجيل جلياً لدى الرجال: يرتفع مستوى العمل غير المهيكل في صفوف الجيل الأكثر شباباً، غير أن تأثير الدورة يصعب تحليله بالنظر للتغيرات الكبيرة الطارئة. أما أثر العمر فيظهر بشكل لا تيني أو V والذي يشير إلى أن الرجال يخرجون من القطاع المهيكل ليندمجوا في القطاع غير المهيكل. وبالنسبة للنساء يكون منحنى U أكثر اتساعاً في القاعدة وهو ما يشير إلى أنهن يلبثن مدة أطول في القطاع المهيكل. ولا يظهر تأثير كبير لأثر الجيل على النساء إلا بالنسبة للأجيال الجديدة.

نستطيع أن نؤكد أن حصة العمل غير المهيكل ما زالت في ارتفاع مضطرب منذ بداية عقد التسعينيات وهذا ما يظهره تحليلنا، الذي يشير إلى أن ظاهرة العمل غير المهيكل لا تمس بشكل عشوائي كل الأجيال. إن الأجيال الجديدة هي الأكثر تضرراً من ظاهرة العمل غير المهيكل على الرغم من مستوى التكوين العالي الذي حصلت عليه، وبالتالي نحن في عمق الثنائية الذين هم في الداخل والذين هم في الخارج. وهذا ما يمكن أن يؤدي إلى صراع أجيال مع ما يحمله من آثار على المستويين السياسي والمحيط الاجتماعي. ويستحق هذا العمل تمة عن طريق تمييز الأشخاص حسب مستوى التأهيل. وما قمنا به في الحقيقة هو تحليل الآثار المتوسطة مهما كان مستوى تأهيل الأشخاص، ونحن هنا أمام أثر الهيكلية بالنظر إلى ارتفاع مستوى التأهيل والتعليم لدى الأشخاص وخصوصاً لدى النساء. وفي هذه الحالة علينا أن ننتقل في التحليل من سن ٢٥، وهو العمر الذي يتوقف فيه مستوى التأهيل عن الارتفاع.

الفصل الرابع

السياسات المنتهجة في مكافحة

العمل غير المهيكل



٢.٤. ترقية الشغل عن طريق فتح المجال

للمبادرات الفردية لإنشاء المؤسسات

ترتكز هذه المبادرة على فكرة مفادها أن العمل المأجور لا يمكن أن يكون وحده حلاً لمشكلة البطالة، وعليه كان لزاماً التفكير في آلية يمكن معها توفير العمل للشبان الطامحين لإثبات ذواتهم عن طريق فسح المجال لهم للدخول في عالم المقاولاتية. ولغاية تجسيد هذه الأهداف قامت السلطات العمومية بإنشاء آلية مؤسساتية تتمثل في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، والصندوق الوطني لدعم القرض المصغر، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة. وتتضمن قوانين المالية السنوية تحفيظات وتدابير مالية لفائدة المقاولين الشباب، وهو ما جاء به قانون المالية التكميلي لسنة ٢٠١١، على سبيل المثال لا الحصر، والذي نص على عدة إعفاءات وتخفيضات للشباب المقاول المستفيد من مختلف الآليات التي ذكرت آنفاً. ويتعلق الأمر بالإعفاء أو التخفيض لمدة ثلاث سنوات من أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة، والرسم العقاري، ورسم التسجيل.

رغم تعدد البرامج الموجهة لمكافحة البطالة وترقية التشغيل، فلا يوجد برنامج مخصص لمكافحة العمل غير المهيكل موجه خصيصاً لهذه الفئة من العمال. والملاحظ أن سياسة التشغيل في الجزائر تعتمد على ركيزتين أساسيتين: ترقية الشغل عن طريق تحفيز المبادرات المقاولاتية وترقية العمل المأجور. ويقدم الشكل رقم ١٥ عرضاً موجزاً عن أهم الهيئات والآليات والصيغ المعتمدة في مجال مكافحة البطالة وترقية الشغل.

١.٤. أهداف السياسة الوطنية للتشغيل

- من ضمن أهداف السياسة الوطنية للتشغيل يمكن أن نورد ما يأتي:
- ١-مكافحة البطالة عن طريق مقاربة اقتصادية؛
 - ٢-العمل على ترقية يد عاملة مؤهلة على المديين القصير والمتوسط؛
 - ٣-تطوير روح المقاولاتية في صفوف الشباب؛
 - ٤-مواهمة شعب التكوين مع احتياجات سوق العمل؛
 - ٥-تدعيم الاستثمار الكثيف لليد العاملة؛
 - ٦-إنشاء هيئات قطاعية للتنسيق؛
 - ٧-تحديث آليات المراقبة والتقويم؛
 - ٨-تعزيز وتطوير آليات الوساطة في سوق العمل؛
 - ٩-مواصلة ترقية تشغيل الشباب وتحسين معدل التثبيت في المناصب بعد نهاية مرحلة التدريب؛
 - ١٠-العمل على تقليص معدل البطالة في حدود ٩٪.

ولتحقيق هذه الأهداف، حددت السلطات العمومية سبعة محاور رئيسية للتدخل نوردها في ما يأتي:

- ١-تدعيم الاستثمار في القطاع الاقتصادي الخالق للوظائف؛
- ٢-ترقية التكوين المؤهل وخصوصاً في مواقع العمل لتسهيل إدماج المتدربين؛
- ٣-ترقية سياسة تحفيزية تجاه المؤسسات لتهيئة الشروط المثلى لخلق الوظائف؛
- ٤-ترقية تشغيل الشباب؛
- ٥-تحسين وتطوير تسيير سوق العمل؛
- ٦-متابعة ومراقبة وتقويم آليات تسيير سوق العمل؛
- ٧-إنشاء هيئات التنسيق القطاعي.

الفصل الخامس التوصيات

الموجهة لترقية التشغيل في جميع مراحلها من الفكرة إلى التقويم، وعلى الأموال العمومية أن تساند بصفة استراتيجية تطوير بعض القطاعات الاقتصادية.

تعمل سوق العمل وفق منظور أفقي، وبالتالي من الوهم تصور إمكانية الحصول على تنسيق قطاعي على المستوى الوطني. غير أن التنسيق المحلي يمكن أن يحل محل الوطني. ولكي يكون التنسيق الوطني فعالاً يجب أن يقاد من قبل هيئة عليا على غرار «الوزير الأول» بما فيها إنشاء مديرية قطاعية لتسيير كل المسائل المتعلقة بسوق العمل. وعليه لا يجب أن توكل مهمة تسيير قطاع الشغل إلى الوزارة المعنية فقط.

خاتمة

يعبر ارتفاع العمل غير المهيكل عن الفشل الذريع لسياسات التنمية المنتهجة في الجزائر منذ حوالى عقدين. فعوض أن يكون العمل مفتاحاً لحياة كريمة تضمن الحد الأدنى من الحقوق وما يقابله من واجبات، مثل العمل غير المهيكل نكوصاً عن كل ذلك. فبعد عقود من سياسات التوظيف الكثيف كنتيجة حتمية لسياسة التصنيع ونظام الاقتصاد المخطط، بدأ العمل غير المهيكل بالظهور ليصل إلى مده مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (١٩٩٤ - ١٩٩٨)، وما رافقه من غلق المؤسسات العمومية، وتسريح العمال، وتجميد التوظيف في قطاع الوظيفة العمومية، وانضمام جحافل البطالين الجدد سواء المملوظين من قبل النظام التربوي أو حاملي الشهادات العليا. لقد ساهم تخلي الدولة عن الدور الذي كانت تقوم به والذي كان يتمثل في أن تسهر على متابعة وإنجاز كل شيء، إلى دولة حارسة تسعى لتحديد تدخلها في الاقتصاد بحيث ما تقتضيه الضرورة الاقتصادية، في ارتفاع نسبة العمل غير الميهكل.

لقد توارى دور الدولة بشكل كبير، خصوصاً في ميدان الشغل من دون أن يعوضه القطاع الخاص. لقد أوضح تحليل تطور التشغيل أن وضعية الشغل في الجزائر قد تدهورت في ما يخص ضمان الشغل وخصوصاً بالنسبة للشبان. كما أن القطاع العمومي الاقتصادي لم يعد يساهم في خلق فرص العمل، في حين كان إلى وقت قريب المشغل الأساسي والحامي لنوعية العمل المضمون. وأخذت المؤسسات غير الرسمية حصصاً هامة في النسيج الاقتصادي للبلد بما فيها العمل غير المصرح به.

وسمح لنا التحليل الديناميكي للعمل غير المهيكل في الجزائر بالقول إنه بعد الانخفاض الذي سجل في السنوات التي أعقبت الاستقلال، بدأ معدل العمل غير المهيكل بالارتفاع مع الأجيال التي تصل إلى سوق العمل ابتداء من عقد الثمانينات. وتزامن وصول هذه الأجيال مع الأزمة الاقتصادية والتحول العميقة التي شهدتها الاقتصاد الجزائري. والمحير أن الأجيال الجديدة هي الأكثر تضرراً من ظاهرة العمل غير المهيكل على الرغم من مستوى التكوين العالي الذي حصلت عليه، وبالتالي نحن في عمق ثنائية الذين هم

يتطلب علاج مشكلة الاقتصاد غير المهيكل النظر إلى ما وراء تبسيط إجراءات التسجيل وإصدار التراخيص إلى حصر جوانب السياسات المختلفة التي تشهد حضوراً كثيفاً للاقتصاد غير المهيكل، خصوصاً مجال الضرائب (التهرب الضريبي) ومجال العمل (العمالة غير المسجلة وغير المنتظمة). ومن المفروض أن تؤدي السياسات العمومية المنتهجة منذ عقدين في الجزائر إلى انخفاض حدة العمل غير المهيكل، بالنظر إلى حجم الأموال التي أنفقت وتعدد الأجهزة القائمة على تنفيذ هذه السياسات. وبالنظر إلى غياب المعطيات الدقيقة حول الميزانيات المخصصة، وخصائص المستفيدين من هذه البرامج، ومعدل التخلي عنها، ونجاعتها في التخفيف من وطأة البطالة، تصبح وجهة تقديم التوصيات نسبية. وإذا ما عرفنا أن فرص خلق العمل يقودها القطاع الخاص الذي يشكو من الشكوى من بيروقراطية وتعقد مناخ الاستثمار في الجزائر، نستطيع أن نستنتج مدى الجهود الواجب بذلها من قبل الحكومة لإعادة التوازن إلى سوق الشغل.

١- من المستحسن إنشاء مرصد وطني للشغل يتكفل بإنتاج معطيات واقتراح خيارات استراتيجية مبنية على تحليل واقعي. ويمكن والحال هذه أن يضطلع المرصد بهذه المهام: القيام بمسح سنوي حول التشغيل غير المهيكل على غرار دول الجوار (المغرب وتونس) مع ضمان نشر النتائج؛ القيام بمسوحات دورية حول الأجور في كل القطاعات، وخصوصاً لدى المؤسسات المتناهية الصغر؛ إعادة تفعيل دور المجلس الأعلى للإحصاء؛

- تدريب مستخدمي الإدارات العمومية على تقديم المعطيات الإحصائية حسب المعايير العلمية وخصوصاً في ما يتعلق بالتدفقات، وبرامج المدخلات والمخرجات؛
- تكوين فرقة من الخبراء تقوم بتحليل المعطيات وإسداء المشورة للحكومة في ميدان الشغل والتشغيل قائمة على تحليل معايير علمية دقيقة.

الحفاظ على برامج التشغيل الحالية مع تعديلها على المدى القصير وإصلاحها بشكل كامل على المدى المتوسط، وهذا بعد إجراء عملية تقويم شاملة لأثر هذه البرامج؛ من المفروض أن تقوم الحكومة بتقويم شامل لأثر برامج التشغيل الحالية مع نشر نتائج هذه التقويمات على نطاق واسع. ومن المؤمل أن تفضي هذه التقويمات إلى إعادة النظر في طرائق عمل وكالات التشغيل الحكومية؛

أما الوكالات الحكومية الثلاث الأخرى (صندوق تأمين البطالة، والوكالة الوطنية للتشغيل، ووكالة التنمية الاجتماعية)، فمن المفيد أن تعود إلى مهمتها التي أنشئت من أجلها والمتمثلة في التأمين على البطالة، وتوظيف البطالين، ومكافحة الفقر على التوالي. من المفروض أن يتم إشراك القطاع الخاص في إعداد البرامج

في الداخل والذين هم في الخارج. وهذا ما يمكن أن يؤدي إلى صراع أجيال، مع ما يحمله من آثار سلبية على المستويين السياسي والمحيط الاجتماعي.

وسمح وجود مخططات لترقية التشغيل ومكافحة البطالة المصادق عليه من طرف الحكومة سنة ٢٠٠٨، والذي بموجبه نص على إنشاء هيئات تنسيق بين القطاعات بهدف إشراكها في إعداد وتطبيق وتقييم السياسة الوطنية للتشغيل، بالحفاظ على ديناميكية إحداث مناصب العمل، وكذا تقليص البطالة، ما أدى إلى تخفيض نسبة البطالة من حوالى ٣٠٪ سنة ١٩٩٩ إلى ١١,٢٪ في سبتمبر ٢٠١٥.

غير أن هذه الأهمية الممنوحة لهذه المسائل لم تسعف الشبان الباحثين عن فرص عمل قارة تضمن لهم كرامتهم، بل لم يجدوا بدأ من الدخول في مغامرة العمل غير المهيكل، عساهم أن يظفروا بعمل يتماشى ومؤهلاتهم. لكن هذه المغامرة التي يعتبرها الكثير من الشبان كمرحلة انتقالية أو هم وفي وضعية انتظار قطار الشغل الرسمي الذي كثيراً منهم لا يقدر على اللحاق به أو أنه لا يأتي إطلاقاً.

من ظاهرة العمل غير المهيكل على الرغم من مستوى التكوين العالي الذي حصلت عليه، وبالتالي نحن في عمق ثنائية الذين هم في الداخل والذين هم في الخارج. وهذا ما يمكن أن يؤدي إلى صراع أجيال، مع ما يحمله من آثار سلبية على المستويين السياسي والمحيط الاجتماعي.

وسمح وجود مخططات لترقية التشغيل ومكافحة البطالة المصادق عليه من طرف الحكومة سنة ٢٠٠٨، والذي بموجبه نص على إنشاء هيئات تنسيق بين القطاعات بهدف إشراكها في إعداد وتطبيق وتقييم السياسة الوطنية للتشغيل، بالحفاظ على ديناميكية إحداث مناصب العمل، وكذا تقليص البطالة، ما أدى إلى تخفيض نسبة البطالة من حوالى ٣٠٪ سنة ١٩٩٩ إلى ١١,٢٪ في سبتمبر ٢٠١٥.

غير أن هذه الأهمية الممنوحة لهذه المسائل لم تسعف الشبان الباحثين عن فرص عمل قارة تضمن لهم كرامتهم، بل لم يجدوا بدأ من الدخول في مغامرة العمل غير المهيكل، عساهم أن يظفروا بعمل يتماشى ومؤهلاتهم. لكن هذه المغامرة التي يعتبرها الكثير من الشبان كمرحلة انتقالية أو هم وفي وضعية انتظار قطار الشغل الرسمي الذي كثيراً منهم لا يقدر على اللحاق به أو أنه لا يأتي إطلاقاً.

قائمة المراجع
الملاحق

activities in the national accounts of developing countries, paris, oecd.

• **Boeke J. H.** (1953) Economics and economic policy of dual societies as exemplified by indonesia, new york, institute of pacific relations.

• **Bourdallé G.**, Cases c, (1996) les taux d'activité des 25 60 _ ans: les effets de l'âge et de la génération, économie et statistiques, no 300, pp. 83 93 _

Cahiers du gratice, (2002) n°22, 1 er semestre.

• **Calderon M.A.**, (2008) unemployment dynamics in mexico: can micro _ data shed light on the controversy of labor market segmentation in developing countries?

• **Charmes J.** (1989) Trente cinq ans de comptabilité nationale du secteur informel au burkina faso (1954 89). Leçons d'une expérience et perspectives d'amélioration, ouagadougou, ministère du plan et de la coopération, pnud _ dtcd.

• **Adair P.**, (2014) « l'inconstant caméléon, ou comment appréhender l'informel ?», Mondes en développement 2014/2 (n° 166), p. 7-16. Doi 10.3917/Med.166.0007

• **Chauvel I.**, (2002) le destin des générations. Structure sociale et cohortes en france au xxe siècle (2e édition), paris, PUF.

• **Chikhi s.** (1994), Ajustement structurel, configuration sociale et précarisation des conditions d'existence en algérie. Les cahiers du cread, n°37, 1er trimestre, pp.7-26

باللغة العربية

• بودلال علي (٢٠١٤). القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري، دراسة تحليلية تقييمية للفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٠). بحوث اقتصادية عربية، عدد ٦٥ شتاء ص (٧ - ٢٥).

• تشوافت كريمة (٢٠١٤). العمل غير الرسمي الحضري: تصورات واستراتيجيات الفاعلين الاجتماعيين في الجزائر العاصمة. أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع. جامعة الجزائر ٢.

• الديوان الوطني للإحصائيات. المسوح الوطنية للسكان، ١٩٦٦، ١٩٨٧، ١٩٩٨، ٢٠٠٨.

المسوح الوطنية للتشغيل ١٩٨٢ - ٢٠١٥.

• رحيم حسين (٢٠١٣). سياسات التشغيل في الجزائر: تحليل وتقييم. اقتصادية عربية، عدد ٦٢ شتاء - ربيع ص (١٣٢ - ١٥٠).

• عادل عمرو (٢٠١٤). أساطير اقتصادية: دمج القطاع غير الرسمي. أوراق مركز كارنيغي، بيروت.

• وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي (٢٠١٥). الحصيلة والآفاق.

باللغة الأجنبية

• **Antman f., Mckenzie d.J.**, (2007) earnings mobility and measurement error: a pseudo _ panel approach. Economic development and cultural change 56, 1:125-161.

• **Baudelot c., Gollac m.**, (1995) le salaire du trentenaire: question d'âge ou de génération, économie et statistique, n° 304 305 _ , pp. 17-36.

• **Baudry p., Lemieux t.**, (1998) l'évolution du taux d'activité des femmes au canada, 1976-1994: une analyse de cohortes. Série scientifique statistique canada.

• **Baudry p., Green d.A.**, (2000) cohort patterns in canadian earnings: assessing the role of skill premia in inequality trend, the canadian journal of economics, vol33,n°4,p 907 936 _

• **Blades d.** (1975) Non _ monetary (subsistence)

- **Nairobi.Oit**, (2003). Marché du travail et emploi en algérie
- **Prus S**, (2000) income inequality as a canadian cohort ages: an analysis of the later life course, research on aging, 22, 3, 211-237.
- **Cnes** (2004). Rapport le secteur informel: illusions et réalités 24eme session plénière. Alger: publication du conseil national economique et social.
- **Crespo S**, (2007) diversité des formes de transition travail _ retraite dans une cohorte de canadiens âgés de 50 à 64 ans, cahiers québécois de démographie, vol. 36, N° 1, p. 49-83. Etf- les politiques de l'emploi et les programmes actifs du marché du travail en algérie _ fondation européenne pour la formation (etf), 2014.
- **Geertz C.** (1963) Peddlers and princes: social development and economic change in two indonesian towns, comparative studies of new nations, university of chicago press.
- **Hart K.** (1973) Informal income opportunities and urban employment in ghana, journal of modern african studies, 11 (1), march, 61-89
- **Hernández R.D.**, Romano p.O, (2009) a cohort analysis of labor participation in mexico, 1987 _ 2009, iza dp no. 4371
- **Lewis a. W.** (1954) Economic development with unlimited supplies of labour, manchester school, 22(2), may, 139-191
- **Musette m.S et Hammouda N E** (1999). Evaluation des effets du pas sur le marché du travail en algérie. Les cahiers du cread n°46 4 47 _ème 1998 et 1er trimestre 1999, pp 161-176
- **Ocde** (2003) manuel de mesure de l'économie non observée, paris

الملحق رقم ١. بعض التعاريف المتعلقة بالتحليل عن طريق الفئات

تعريف بعض المصطلحات

مفهوم الفئة

تمت استعارة مفهوم الفئة من علم

الديموغرافيا، ويمكن تعريفها على أنها

«مجموع الأشخاص المولودين في نفس التاريخ أو

في نفس الحيز الزمني في مجتمع ما» (ATTIAS

_ DONFUT, ١٩٨٨). والفئة أكثر من مجموعة

أشخاص بل تتشارك في خصائص مشتركة

بين أعضاء المجموعة. ويمكن إيراد عدة عوامل

لتفسير الاختلافات التي يمكن أن توجد بين

الفئات بما فيها التغيرات الطارئة في المحيط

العائلي، طرائق التربية والتكوين، والقيم

السائدة، والأحداث التاريخية التي عاشها أفراد

المجموعة إلخ. وبما أنها تملك تاريخها الخاص

بها ونشأت في محيط اجتماعي خاص، تمثل كل

فئة خصائص تميزها عن الفئات الأخرى. وتمثل

الوسيط المهم الذي يمر، وينشأ ويلاحظ عبره

التغيرات الاجتماعية (RYDER, ١٩٦٥).

التحليل بالفئات لمعدل العمل غير الرسمي

يهدف التحليل بالفئات إلى دراسة مسار حياة

مختلف الفئات. ومن أجل هذا النوع من التحليل،

لا يكفي فقط دراسة العينة محل الدراسة

المشابهة من أجل القيام بالتحليل عبر الفئات،

بل هو ضروري أيضاً لكي تكون طرائق المسوح

متماثلة.

تسمح طرائق التفكيك (العمر، والفترة، والفئة)

بتقدير الأثر الصافي للعمر، والفترة، والفئة على

الظاهرة. ويمكننا بالتالي كتابة النموذج الآتي:

أثر الفئة، والفترة وإعادة تشكيل دورة الحياة

نتحدث عن تأثير الفئة عندما تعيش فئة خاصة،

مهما يكن عمرها أو سنة المشاهدة، حدثاً ما.

ويتميز تأثير الفئة عن تأثير العمر، والذي يعني

معايشة ظاهرة ما من قبل فرد في وقت محدد

من حياته (المراهقة، والشباب، والشيخوخة).

كما يتميز عن أثر الجيل أو المرحلة والذي يعني

معايشة ظاهرة ما خلال مدة تاريخية محددة من
قبل مجمل الأشخاص، مهما كان عمرهم أو سنة
ميلادهم.

وحتى يمكننا الحديث عن أثر الفئة، من الضروري

متابعة مسار حياة الأشخاص المنتمين لنفس

الفئة ومقارنتها بالأشخاص المنتمين للفئات

الأخرى. ويسمح المخطط البياني للكيسيس

(LE DIAGRAMME DE LEXIS) المطور من قبل

الديموغرافيين بإقامة هذا النوع من المقارنات.

ويتيح المخطط البياني للكيسيس بدراسة

التجاذبات بين الأزمنة الثلاثة: على الخط يتم

قراءة مستقبل الأعمار عبر مختلف الأجيال،

و«دورة الحياة الحقيقية»، التي تشهدا فئة

معينة، بشكل عرضي (والذي يدعى أيضاً خط

الحياة). ويسمح المخطط البياني للكيسيس،

في الحقيقة، بتنظيم المعلومات المتعلقة

بمجموعة تتم مراقبتها لعدة سنوات وهذا

بوضع سنة الميلاد في المحور السيني (الأفقي)،

والعمر في المحور العمودي، في حين تظهر

الفئة بشكل عرضي.

الأهداف والمهام	تعريف
<p>مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): للوكالة عدة مهام نذكر منها:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية. - تسيرو وفقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما تخصيصات الصندوق الوطني لتشغيل الشباب. - تبليغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من القروض بمختلف الإعانات. - تقوم بمتابعة الاستثمارات التي أنجزها الشباب مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط. - تشجيع كل أشكال التدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب. ٢-١-٢- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) كهيئة مرافقة: وتتم عملية المرافقة المقاولاتية من طرف الوكالة على النحو الآتي: - لكي يستفيد المقاول من المرافقة والمزايا الممنوحة من طرف الوكالة يجب أن يتراوح سنه بين ١٩ و ٤٠ سنة (في حالة عمر الشاب بين ٣٥ و ٤٠ يجب إدخال شريك عمره أقل من ٣٥ سنة)، أيضاً يجب عدم انتمائه للنشاط الاجتماعي وأن يكون ذا خبرة وكفاءة مهنية. - بعد قبول البنك تمويل المشروع يتم تسديد مبلغ ضمان أخطار القرض البنكي من طرف الشاب المقاول في الحساب المفتوح باسم الصندوق والتي نسبتها ٪ من قيمة المشروع في حالة أقل من ٥ ملايين دج و ٢ ٪ في حالة أكثر من ١٠ ملايين دج. - يتجه المرافق مع الشاب المقاول في مرحلة التجهيز حيث يتحصل الشاب على امتيازات جبائية ممتثلة في الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لشراء العتاد، وتخفيض في الرسوم الجمركية (٧,٤ ٪ يتم تسديد فقط ٥ ٪)، وتخفيض نسبة الفوائد البنكية بين ٨٠ ٪ و ٩٥ ٪ حسب طبيعة المشروع. - يتم منح الشاب المقاول قرار الامتيازات مرحلة الاستغلال وتشمل هذه الامتيازات ما يأتي: - إعفاء تام لمدة ٣ سنوات إلى ٦ سنوات حسب موقع المشروع من الضريبة على الدخل الإجمالي IRG، والضريبة على أرباح الشركات IBS، والرسم على النشاط المهني ATB، والرسم على رقم الأعمال TVA (على حسب صيغة المشروع)، والإعفاء من حقوق التسجيل. - الاستفادة من المعدل المخفض لـ ٧ ٪ لاشتراكات أصحاب العمل بالنسبة للمرتبات المدفوعة لأجراء المؤسسة. - الإعفاء من رسوم نقل الملكية على الأصول العقارية المحازة للمشروع موضوع دعم الوكالة. - تبقى المتابعة خلال فترة الاستغلال من طرف مرافقي الوكالة من خلال الزيارات الميدانية 	<p>تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم ٩٦ - ٢٩٦ المؤرخ في ٨، سبتمبر ١٩٩٦، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء المقاولات، بالإضافة إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، ومنتج إعانات مالية وامتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة.</p>

الأهداف والمهام	تعريف
<p>تعويض البطالة</p> <p>إبتداء من سنة ١٩٩٤، شرع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (ص.و.ت.ب) في تطبيق نظام تعويض البطالة لفائدة العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب شغلهم بصفة لا إرادية و لأسباب اقتصادية</p> <p>من مهن الصندوق الأولى، دفع تعويض البطالة الذي استفاد منه لغاية أواخر سنة ٢٠٠٦:</p> <p>أكثر من ١٨٩,٨٣٠ عاملاً مسرّحاً من مجموع ٢,١,٥٠٥ مسجّلين، أي بنسبة استيفاء ٩٤ بالمائة</p> <p>يُناهِز عدد المستفيدين الذين تمّ توقيف تعويضاتهم جراء عودتهم إلى العمل بعقود محدّدة المدّة أو بقائهم بالمؤسّسات المؤهلة للتصفية ٥,٢٧٥ مستفيداً</p> <p>أكبر موجة تسجيل في نظام التأمين عن البطالة تمّت في الفترة الممتدّة بين سنتي ١٩٩٦ و ١٩٩٩ التي سايرت تنفيذ إجراءات مخطط التعديل الهيكلي، عند ذلك، بدأ منحني الانتساب في التقلص</p> <p>الإجراءات الاحتياطية</p> <p>انطلاقاً من سنة ١٩٩٨ إلى غاية سنة ٢٠٠٤، قام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (ص و ت ب) بتنفيذ إجراءات احتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل والمساعدة على العمل الحرّ تحت رعاية مستخدمين تمّ توظيفهم وتكوينهم خصيصاً ليصبحوا مستشارين منشطين على مستوى مراكز مزودة بتجهيزات ومعدّات مخصّصة لهذا الشأن، بهذا تمّ تسجيل النتائج الآتية:</p> <p>أكثر من ١١,٥٨٣ بطّالاً تمّ تكوينهم من طرف المستشارين - المنشطين في مجال تقنيات البحث عن الشغل</p> <p>أكثر من ٢,٣١١ بطّالاً تمّت مرافقتهم في إحداث مؤسّساتهم المصّغرة</p> <p>أكثر من ١٢,٧٨٠ بطّالاً تابعوا منذ سنة ١٩٩٨ تكوينات لاكتساب معارف جديدة تؤهلهم لإعادة الإدماج في حياتهم المهنية</p> <p>منذ سنة ٢٠٠٤، وبتقلّص عدد المسجّلين في نظام التأمين عن البطالة، تمّ تسطير التكوين بإعادة التأهيل لصالح البطالين ذوي المشاريع والمؤسّسات المدمجة في إجراءات ترقية التشغيل</p> <p>دعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمسة وثلاثين (٣٥) وخمسين (٥٠) سنة</p> <p>في إطار مخطط دعم التنمية الاقتصادية وتطبيق برنامج رئيس الجمهورية، الخاص بمحاربة البطالة وعدم الاستقرار، عكف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، انطلاقاً من سنة ٢٠٠٤ أولوياً، على تنفيذ جهاز دعم إحداث النشاط</p>	<p>منذ تاريخ إنشائه</p> <p>سنة ١٩٩٤ كمؤسسة</p> <p>عمومية للضمان</p> <p>الاجتماعي تحت وصاية</p> <p>وزارة العمل والتشغيل</p> <p>والضمان الاجتماعي)</p> <p>تعمل على «تخفيف»</p> <p>الأثار الاجتماعية</p> <p>المتعاقبة الناجمة عن</p> <p>تسريح العمال الأجراء</p> <p>في القطاع الاقتصادي</p> <p>وفقا لمخطط التعديل</p> <p>الهيكلية، عرف</p> <p>(ص.و.ت.ب) في مساره</p> <p>عدّة مراحل مخصّصة</p> <p>للتكفل بالمهام</p> <p>الجديدة المخوّلة</p> <p>من طرف السلطات</p> <p>العمومية</p>

لفائدة البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمسة وثلاثين (٣٥) وخمسين (٥٠) سنة، لغاية شهر جوان ٢٠١٠ جهاز دعم إحداه وتوسيع النشاطات لصالح البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين ثلاثين (٣٠) وخمسين (٥٠) سنة
إبتداءً من سنة ٢٠١٠، سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها ما بين ثلاثين (٣٠) وخمسين (٥٠) سنة الالتحاق بالجهاز، بمزايا متعددة منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود عشرة (١٠) ملايين دج. بعد ما كان لا يتعدى خمسة (٥) ملايين دج. وكذا إمكانية توسيع إمكانات إنتاج السلع والخدمات لذوي المشاريع الناشطين

صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض البطّالين ذوي المشاريع (الجهاز المسير من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة).

تعريف	الأهداف والمهام
<p>يعد جهاز إحداث وتوسيع نشاطات إنتاج السلع والخدمات من طرف البطّالين ذوي المشاريع المسير من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة جهازاً كاملاً، حيث يقوم الصندوق باستقبال أصحاب المشاريع ومرافقتهم وتمويلهم ودعمهم. وفي إطار هذا الجهاز، يشكل صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض البطّالين ذوي المشاريع في آن واحد ضماناً لصاحب المشروع وتأميناً للبنوك.</p> <p>تعد شهادة أو عقد اشتراك صاحب المشروع في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض البطّالين ذوي المشاريع، خلال المدة الكاملة للقرض البنكي الممنوح، وأحد الشروط المسبقة لمنح القرض البنكي</p>	<p>يهدف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية للبطّالين ذوي المشاريع المنخرطين في الصندوق من يمكنه الانخراط في الصندوق؟</p> <p>الانخراط في الصندوق إجباري على البطّالين المقاولين ذوي المشاريع الراغبين في إحداث مؤسسة خاصة في إطار الجهاز المسير من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.</p> <p>يكمل ضمان الصندوق الضمان الذي يقدمه صاحب المشروع للبنك أو للمؤسسة المالية. كيفية الانخراط:</p> <p>بالنسبة لصاحب المشروع:</p> <ul style="list-style-type: none">- الحصول على شهادة القابلية المسلمة من طرف مصالح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة،- الحصول على الموافقة البنكية،- دفع حقوق الانخراط المحددة بـ ٣٥٪ من قيمة القرض دفعة واحدة في الحساب المحلي للصندوق الكفالة المشتركة، حيث تغطي كل مدة القرض. بالنسبة للبنك: <p>يجب على كل بنك أو مؤسسة مالية تقوم بتمويل عمليات إحداث النشاطات وتمنح قروضاً لفائدة البطّالين أصحاب المشاريع في إطار الجهاز المسير من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة دفع اشتراك سنوي يقدر بـ ١٪ من القرض الممنوح المتبقي.</p>

صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع

الأهداف والمهام	تعريف
<p>ما هو دور الصندوق:</p> <p>تتمثل المهمة الأساسية لصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع في تدعيم البنوك أكثر لتحمل الأخطار الخاصة بتمويل المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الجهاز المسير من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.</p> <p>يكمل ضمان الصندوق الضمانات المقررة في الجهاز والمتمثلة في:</p> <ul style="list-style-type: none"> - رهن التجهيزات و/أو رهن العربات في الدرجة الأولى لصالح البنوك، وفي الدرجة الثانية لصالح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، - حلول البنك محل التأمين متعدد الأخطار. <p>من يمكنه الإنخراط في صندوق الضمان؟</p> <p>يتمثل المنخرطون في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع في البنوك التي تمنح القروض لإنشاء مؤسسات مصغرة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من جهة وفي الشباب أصحاب المشاريع الذين اختاروا صيغة التمويل الثلاثي لإنجاز مشاريعهم من جهة أخرى.</p> <p>ما هي كيفيات الانخراط في الصندوق؟</p> <p>ينخرط الشاب صاحب المشروع في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع بعد تبليغ الموافقة البنكية وقبل تسليم قرار منح الامتيازات من طرف مصالح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.</p> <p>يكون الانخراط مسبقاً لتمويل المشروع. يتم حساب مبلغ الاشتراك في الصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع على أساس مبلغ القرض البنكي الممنوح ومدته.</p> <p>يدفع الإشتراك دفعة واحدة وكاملاً في الحساب المحلي لصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع خلال انخراط المؤسسة المصغرة. تقدر نسبة الاشتراك بـ ٣٥٪ من مبلغ القرض الذي يمنحه البنك.</p>	<p>إن صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إيهاها الشباب ذوي المشاريع موضوع تحت وصاية وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، وموطنه لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ويتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي.</p> <p>يتوجب على كل صاحب مشروع الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إيهاها الشباب ذوي المشاريع لضمان تمويل مشروعه</p>

تعريف

مؤسسة عمومية ذات طابع إداري أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي ٢٥٩/٩٠ المؤرخ في ٨ سبتمبر ١٩٩٠ المعدل والمكمل للأمر رقم: ٤٢/٧١ المؤرخ في: ١٧ جوان ١٩٧١ المتضمن تنظيم الديوان الوطني ليد العاملة المنشأ بالمرسوم رقم: ٩٩/٦٢ المؤرخ في: ٢٩ نوفمبر ١٩٦٢

الأهداف والمهام

تنظيم معرفة وضعية السوق الوطنية للتشغيل واليد العاملة وتطويرها وضمان خدمة فعالة وفردية للتوظيف لكل طالب عمل ولكل مؤسسة، وتكلف الوكالة الوطنية للتشغيل بهذه الصفة بما يأتي:

وضع منظومة إعلامية تسمح بالاطلاع، بكيفية دقيقة ومنتظمة وحقيقية، على تقلبات سوق التشغيل واليد العاملة؛

القيام بكل تحليل وخبرة في مجال التشغيل واليد العاملة؛

القيام بكل الدراسة وتحقيق لهما صلة بأداء مهمتها؛

تطوير أدوات وآليات تسمح بتنمية وظيفة رصد سوق التشغيل وتقييمها، جمع عروض وطلبات العمل ووضعها في علاقة في ما بينها، وتكلف بهذه الصفة، بما يأتي:

ضمان استقبال طالبي العمل وإعلامهم وتوجيههم وتنصيبهم؛

القيام بالبحث عن عروض العمل لدى الهيئات المستخدمة وجمعها؛

تنظيم المقاصة بين عروض وطلبات العمل على المستوى الوطني والجهوي والمحلي؛

تشجيع الحركية الجغرافية والمهنية لطالبي العمل.

يحق لكل طالب شغل بلغ السن القانوني للعمل أي كان مستوى تأهيله، الاستفادة من تنصيب عن طريق الوكالات التابعة للوكالة الوطنية للتشغيل، وفقاً للعروض الواردة من طرف الهيئات المستخدمة العمومية والخاصة، ويستفيد من التوجيه والاستشارة والمرافقة في البحث عن الشغل وعن التنصيب.

الأهداف والمهام	تعريف
<p>أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة:</p> <p>المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر، و العمل في البيت والحرف والمهن، ولا سيما الفئات النسوية.</p> <p>رفع الوعي بين سكان ريف في مناطقهم الأصلية من خلال إبراز المنتجات الاقتصادية والثقافية، من السلع والخدمات، المولدة للمداخيل والعمالة. تنمية روح المقاولتية، لتحل محل الإتكالية، وبالتالي تساعد على ادماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص.</p> <p>دعم توجيه، ومرافقة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم، لا سيما في ما يتعلق بتمويل مشاريعهم ومرحلة الاستغلال</p> <p>متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على إحترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة الوطنية لتسيير الوطنية ANGEM. تكون حاملين المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل والؤسسات الجد المصغرة .</p> <p>دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض عرض/بيع. مهام الوكالة</p> <p>تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها.</p> <p>دعم، توجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم، لا سيما في ما يتعلق بتمويل مشاريعهم.</p> <p>إبلاغ المستفيدين الذين اهلت مشاريعهم في الجهاز، بمختلف الاعانات الممنوحة</p> <p>متابعة الانشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على إحترام الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة ومساعدتهم لدى المؤسسات والهيئات المتعلقة بتجسيد مشاريعهم بما في ذلك الشركاء الماليين للبرنامج.</p> <p>الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية في ما يخص تمويل المشاريع، و تنفيذ مخطط التمويل و متابعة تنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد.</p> <p>تكوين حاملين المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في ما يخص تقنيات تمويل وتسيير الانشطة المدرة للمداخيل .</p> <p>تنظيم المعارض (معرض - بيع) جهوية ووطنية لمنتجات لقرض المصغر. - التكوين المستمر للموظفين المسؤولين بتسيير الجهاز.</p>	<p>برنامج القروض المصغرة هو جزء من التنمية الاجتماعية المستهدفة من قبل الحكومة. هذا التطور من شأنه تعزيز قدرة الأفراد والسكان إلى الدعم الذاتي، من أجل تحقيق مستوى معيشي لائق وفرص عمل مجدية، وتنفيذ السياسة الاجتماعية الجديدة، هدفها الأساسي تخفيض التكاليف الاجتماعية لعملية الانتقال إلى اقتصاد السوق.</p> <p>بهذا المعنى، يمثل الدعم المستهدف والمشاركاتي ويقترح كبدل للتكاليف</p>

الأهداف والمهام	تعريف
<p>تشجيع الإدماج المهني لطالبي الشغل المبتدئين؛ تشجيع كافة أشكال النشاطات والتدابير الرامية إلى ترقية الشباب، لاسيما عبر برامج تكوين - تشغيل وتوظيف. يوجه الجهاز إلى ثلاث (٣) فئات من طالبي العمل المبتدئين: الفئة الأولى: الشباب حاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين السامين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني. الفئة الثانية: الشباب خريجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية ومراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تربصاً مهنياً. الفئة الثالثة: الشباب الذين هم من دون تكوين ولا تأهيل. ١ - عقود الإدماج: يعد عقد لكل فئة من الفئات السالفة الذكر: عقد إدماج حاملي الشهادات بالنسبة لحاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين السامين؛ عقد الإدماج المهني بالنسبة لخريجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية ومراكز التكوين المهني؛ عقد تكوين - إدماج بالنسبة للشباب الذين هم من دون تكوين ولا تأهيل. تبرم عقود الإدماج بين: المصالح التابعة للإدارة المكلفة بالتشغيل (المديرية الولائية للتشغيل)؛ المستخدم أو الهيئة المكونة؛ المستفيدين. - من هي الهيئات المستخدمة المعنية؟ المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة؛ المؤسسات والإدارات العمومية؛ الجماعات المحلية ومختلف قطاعات النشاط من خلال ورشات الأشغال المختلفة ذات المنفعة العمومية؛ الحرفيون المعلمون.</p>	<p>جهاز، محدث بموجب المرسوم التنفيذي رقم ٠٨ - ١٢٦ المؤرخ في ١٩ أفريل ٢٠٠٨، المعدل والمتمم والمسير من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل بالتنسيق مع المديرية الولائية للتشغيل، المتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني</p>

مرافقة طالبى العمل المبتدئين عن طريق التكوين (عقود تكوين – تشغيل)

الأهداف والمهام	تعريف
<p>يمكن للشباب المدمجين في إطار الجهاز أن يستفيدوا من تكوين تكميلي أو تجديد معارفهم أو تحسين مستواهم من أجل تكيفهم لمنصب العمل وتحسين مؤهلاتهم.</p> <p>تساهم الدولة في أجر المنصب لمدة ثلاث (٣) سنوات غير قابلة للتجديد من خلال مساهمة محددة على النحو الآتي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • ١٢,٠٠٠ دج/ صاف للشهر بالنسبة للجامعيين، • ١٠,٠٠٠ دج/ صاف للشهر بالنسبة للتقنيين السامين، • ٨,٠٠٠ دج/ صاف للشهر في إطار عقود الإدماج المهني، • أما بالنسبة لعقود تكوين – إدماج المؤسسة، فتقدر مساهمة الدولة بـ ٦,٠٠٠ دج/ صاف للشهر لمدة سنة (١) واحدة غير قابلة للتجديد. <p>– يمكن للشباب المدمجين في إطار عقود إدماج حاملي الشهادات أو عقود الإدماج المهني أو عقود تكوين – إدماج، باستثناء المنصبين لدى الحرفيين المعلمين، الاستفادة من عقود تكوين – تشغيل تمول في حدود ٦٠٪ من الجهاز لمدة أقصاها ستة (٦) أشهر في حالة التزام المستخدم بتوظيف المستفيد لفترة لا تقل عن سنة واحدة عند انتهاء التكوين.</p> <p>– يبرم عقد تكوين – تشغيل بين الوكالة الوطنية للتشغيل والمستخدم والمستفيد بعد موافقة المدير الولائي للتشغيل.</p> <p>– تخصيص منحة للتشجيع على البحث للتكوين تحدد بـ ٣,٠٠٠ دج للشهر لفائدة المستفيدين من الجهاز الذين نجحوا في تسجيل أنفسهم في تربص تكويني مدته القصوى ستة (٦) أشهر في الفروع أو التخصصات التي تعرف عجزاً في سوق التشغيل.</p>	<p>يعتبر عقد العمل المدعم بمثابة عقد عمل بمفهوم القانون رقم ٩٠ – ١١ المؤرخ في ٢١ أبريل ١٩٩٠ والمتعلق بعلاقات العمل ويدخل في إطار تشجيع توظيف الشباب المدمج لدى المؤسسات العمومية والخاصة.</p> <p>يتقاضى الشباب طالبو الشغل المبتدئون الموظفون في هذا الإطار أجوراً طبقاً لسلم الأجور للهيئة المستخدمة.</p>
<p>– تنظم عمليات التكوين بالشراكة مع قطاع التكوين المهني لفائدة الشباب المتراوحة أعمارهم من ١٦ إلى ٢٠ سنة في المهن التي تعرف عجزاً في سوق العمل لمدة ستة (٦) أشهر يستفيد خلالها الشباب من منحة تقدر بـ ٣,٠٠٠ دج.</p>	

الأهداف والمهام	تعريف
<p>تشجيع الإدماج المهني لطالبي الشغل المبتدئين؛ تشجيع كافة أشكال النشاطات والتدابير الرامية إلى ترقية الشباب، لاسيما عبر برامج تكوين - تشغيل وتوظيف. يوجه الجهاز إلى ثلاث (3) فئات من طالبي العمل المبتدئين: الفئة الأولى: الشباب حاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين السامين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني. الفئة الثانية: الشباب خريجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية ومراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تربصاً مهنياً. الفئة الثالثة: الشباب الذين هم من دون تكوين ولا تأهيل. 1 - عقود الإدماج: يعد عقد لكل فئة من الفئات السالفة الذكر: عقد إدماج حاملي الشهادات بالنسبة لحاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين السامين؛ عقد الإدماج المهني بالنسبة لخريجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية ومراكز التكوين المهني؛ عقد تكوين - إدماج بالنسبة للشباب الذين هم من دون تكوين ولا تأهيل. تبرم عقود الإدماج بين: المصالح التابعة للإدارة المكلفة بالتشغيل (المديرية الولائية للتشغيل)؛ المستخدم أو الهيئة المكونة؛ المستفيدين. - من هي الهيئات المستخدمة المعنية؟ المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة؛ المؤسسات والإدارات العمومية؛ الجماعات المحلية ومختلف قطاعات النشاط من خلال ورشات الأشغال المختلفة ذات المنفعة العمومية؛ الحرفيون المعلمون.</p>	<p>جهاز، محدث بموجب المرسوم التنفيذي رقم ٠٨ - ١٢٦ المؤرخ في ١٩ أفريل ٢٠٠٨، المعدل والمتمم والمسير من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل بالتنسيق مع المديرية الولائية للتشغيل، المتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني</p>

مرافقة طالب العمل المبتدئين عن طريق التكوين (عقود تكوين – تشغيل)

الأهداف والمهام	تعريف
<p>يمكن للشباب المدمجين في إطار الجهاز أن يستفيدوا من تكوين تكميلي أو تجديد معارفهم أو تحسين مستواهم من أجل تكييفهم لمنصب العمل وتحسين مؤهلاتهم.</p> <p>تساهم الدولة في أجر المنصب لمدة ثلاث (٣) سنوات غير قابلة للتجديد من خلال مساهمة محددة على النحو الآتي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • ١٢,٠٠٠ دج/ صاف للشهر بالنسبة للجامعيين، • ١٠,٠٠٠ دج/ صاف للشهر بالنسبة للتقنيين السامين، • ٨,٠٠٠ دج/ صاف للشهر في إطار عقود الإدماج المهني، • أما بالنسبة لعقود تكوين – إدماج المؤسسة، فتقدر مساهمة الدولة بـ ٦,٠٠٠ دج/ صاف للشهر لمدة سنة (١) واحدة غير قابلة للتجديد. <p>– يمكن للشباب المدمجين في إطار عقود إدماج حاملي الشهادات أو عقود الإدماج المهني أو عقود تكوين – إدماج، باستثناء المنصبين لدى الحرفيين المعلمين، الاستفادة من عقود تكوين – تشغيل تمويل في حدود ٦٠ ٪ من الجهاز لمدة أقصاها ستة (٦) أشهر في حالة التزام المستخدم بتوظيف المستفيد لفترة لا تقل عن سنة واحدة عند انتهاء التكوين.</p> <p>– يبرم عقد تكوين – تشغيل بين الوكالة الوطنية للتشغيل والمستخدم والمستفيد بعد موافقة المدير الولائي للتشغيل.</p> <p>– تخصيص منحة للتشجيع على البحث للتكوين تحدد بـ ٣,٠٠٠ دج للشهر لفائدة المستفيدين من الجهاز الذين نجحوا في تسجيل أنفسهم في تربص تكويني مدته القصوى ستة (٦) أشهر في الفروع أو التخصصات التي تعرف عجزاً في سوق التشغيل.</p>	<p>يعتبر عقد العمل المدعم بمثابة عقد عمل بمفهوم القانون رقم ٩٠ – ١١ المؤرخ في ٢١ أفريل ١٩٩٠ والمتعلق بعلاقات العمل ويدخل في إطار تشجيع توظيف الشباب المدمج لدى المؤسسات العمومية والخاصة.</p> <p>يتقاضى الشباب طالبو الشغل المبتدئون الموظفون في هذا الإطار أجوراً طبقاً لسلم الأجور للهيئة المستخدمة.</p>
<p>– تنظم عمليات التكوين بالشراكة مع قطاع التكوين المهني لفائدة الشباب المتراوحة أعمارهم من ١٦ إلى ٢٠ سنة في المهن التي تعرف عجزاً في سوق العمل لمدة ستة (٦) أشهر يستفيد خلالها الشباب من منحة تقدر بـ ٣,٠٠٠ دج.</p>	

جهاز إحداث النشاطات من طرف البطالين أصحاب المشاريع البالغين من ٣٠ إلى ٥٠ سنة المسير من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

تعريف	الأهداف والمهام
في إطار البرامج المختلفة المبادر بها من طرف السلطات العمومية والمكرسة لمحاربة البطالة والتهميش، يعمل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على تسيير جهاز دعم إحداث النشاطات لفائدة البطالين أصحاب المشاريع البالغين ما بين ٣٠ و ٥٠ سنة، بالإضافة إلى مهامه الأصلية بعنوان التأمين عن البطالة.	ما هي شروط الإلتحاق؟ يجب على كل شخص مهتم بالجهاز المسير من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أن يستوفي الشروط الآتية: أن يبلغ من العمر ما بين ٣٠ و ٥٠ سنة؛ أن يكون من جنسية جزائرية؛ أن لا يكون شاغلاً منصب عمل مأجور أو يمارس نشاطاً لحسابه الخاص عند إيداعه طلب الإعانة؛ أن يكون مسجلاً لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل بصفة طالب شغل أو أن يكون مستفيداً من تعويض الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة؛ أن يتمتع بمؤهل مهني و/أو يمتلك ملكات معرفية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به؛ تقديم مساهمة شخصية كافية للمساهمة في تمويل مشروعه؛ أن لا يكون قد استفاد من تدبير إعانة بعنوان إحداث النشاط.
في إطار البرامج المختلفة المبادر بها من طرف السلطات العمومية والمكرسة لمحاربة البطالة والتهميش، يعمل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على تسيير جهاز دعم إحداث النشاطات لفائدة البطالين أصحاب المشاريع البالغين ما بين ٣٠ و ٥٠ سنة، بالإضافة إلى مهامه الأصلية بعنوان التأمين عن البطالة.	ما هي شروط الإلتحاق؟ يجب على كل شخص مهتم بالجهاز المسير من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أن يستوفي الشروط الآتية: أن يبلغ من العمر ما بين ٣٠ و ٥٠ سنة؛ أن يكون من جنسية جزائرية؛ أن لا يكون شاغلاً منصب عمل مأجور أو يمارس نشاطاً لحسابه الخاص عند إيداعه طلب الإعانة؛ أن يكون مسجلاً لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل بصفة طالب شغل أو أن يكون مستفيداً من تعويض الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة؛ أن يتمتع بمؤهل مهني و/أو يمتلك ملكات معرفية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به؛ تقديم مساهمة شخصية كافية للمساهمة في تمويل مشروعه؛ أن لا يكون قد استفاد من تدبير إعانة بعنوان إحداث النشاط.